الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية
رقم.....

فرع:العلوم الاقتصادية
تخصص:اقتصاد دولي

من إعــداد الطالبين:
حجاب حسام الدين
بحري فارس

محددات التجارة الدولية في ظل النظريات الحديثة
دراسة حالة الاتحاد الأوربي (2000-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعةالمسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ محاضر أ	جامعةالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

رقـــــم الجدول	عنوان الجدول	رقـــــم الصفحة
01	جولات التفاوض منذ إنشاء الجات إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة "OMC" (1947-1994)	19
02	معاهدة روما والمعاهدات المكملة لها	45
03	تطور تجارة السلع والخدمات في الاتحاد الأوربي في الفترة 2007 – 2016	57
04	واردات الاتحاد الأوربي من المواد الزراعية، المحروقات والمواد	59
05	قيمة صادرات وواردات الاتحاد الأوربي داخل بلدان الاتحاد الأوربي وخارجه	60
06	قيمة صادرات وواردات الاتحاد الأوربي 27 المتجهة نحو بقية العالم وداخله	61
07	صادرات وواردات الخدمات التجارية المتجهة خارج الاتحاد الأوربي 27 بلد نحو بقية العالم وداخله	62

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوربي	55
02	أهم الدول المستوردة للسلع سنة 2016	57
03	واردات الاتحاد الأوربي من المواد الزراعية، المحروقات والمواد	56
04	الحجم الاقتصادي وتجارة بلدان الاتحاد الأوربي مع وم أ سنة 2016	63

مقدمة

المنظمة العالمية للتجارة في تقريرها حول التجارة الدولية سنة 2007 أعلنت أن حجم التجارة الدولية تضاعف أكثر من 27 مرة منذ سنة 1950، سرعة هذا الانتشار هي أكثر بثلاثة مرات مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي بدوره تضاعف ثمانية مرات خلال هته المدة، فخلال هذه الفترة فتحت معظم البلدان اقتصادها على التجارة الدولية، هذا إما في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف أو بالتعاون الجهوي، فالتجارة سمحت للبلدان من جذب جزء من التخصص واقتصاديات الحجم من أجل الإنتاج بطريقة أكثر فعالية، كما سمحت بجذب مكاسب متعلقة بالإنتاجية بالإضافة إلى تشجيع انتشار المعارف والتكنولوجيات الجديدة والتوسيع من اختيارات المستهلكين. ومن أهم ما ميز هذه الفترة أن هناك تجارة كبيرة داخل الفروع بين بلدان متشابهة وهذا خاصة في منتوجات صناعة الإلكترونيات، صناعة الملابس، صناعة الأحذية، صناعة السيارات....؟ فنجد على سبيل المثال أن هناك تجارة قائمة بين ألمانيا ووالولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص قطاع السيارات. كما أن هناك تجارة بين بلدان متقاربة من حيث المسافة (البعد الجغرافي)، أو بين بلدان الاتحادات كالإتحاد الأوروبي، منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي. وحاليا برزت ظاهرة الاختلاف بين المؤسسات من حيث سلوكاتهم وقراراتهم، فالاختلاف في المؤسسات فيما بينهم من ناحية التصدير نجد أن هناك من تقوم بالتصدير وأخرى لا تصدر، وفيما يخص تلك التي تصدر فهناك تفاوت بينها في الكميات المصدرة؛ أما المؤسسات التي تعتمد في إنتاجها على منتجات وسيطية فلها مجموعة من الاختيارات بشأن إستراتيجيتها المتبعة، فتلجأ البعض إلى تخارج الإمدادات المحلية (بين المؤسسات)، والبعض يلجأ إلى داخل المؤسسات الاستعانة بمصادر داخلية محلية)، في حين البعض الآخر لها نفس الإستراتيجيات لكن خارج البلد، وتتعدد المؤسسات التي تعتمد على التجارة داخل المؤسسة في العالم؛ فنذكر على سبيل المثال مؤسسة جينيرال إلكتريك

General Electric بلدها الأصلي الولايات المتحدة تنتج معدات إلكترونية وحوالي 5.77 % من فروعها في الخارج والتي احتلت المرتبة الأولى في تصنيف الشركات المتعددة الجنسيات خلال سنة 2005، مؤسسة Toyota بلدها الأصلي اليابان تنتج السيارات حوالي 36 % من فروعها في الخارج والتي احتلت المرتبة السابعة ومؤسسة Electricité De France بلدها الأصلي فرنسا متخصصة في صناعة الكهرباء حوالي 79 % من فروعها في الخارج والتي احتلت المرتبة العاشرة.

تعد التجارة الدولية من بين المجالات الأولى التي كانت ولازالت الشغل الشاغل للعديد من الاقتصاديين، فالحجج المؤيدة للانفتاح التجاري تاريخ فكري طويل وثري فسيادة المنطق الميركانتيلي من القرن الخامس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر القائم على أن مصدر ثروة البلد تكمن في نشاط التداول وليس النشاط الإنتاجي، ومن خلال امتلاك هذا البلد للمعادن النفيسة يزدهر ويحقق عظمته. انتقد العديد من الاقتصاديين أفكار ومبادئ الميركانتيلين وعلى رأسهم الاقتصادي آدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم سنة 1776 لتكون نظريته (الميزة المطلقة)، أولى النظريات التقليدية للتجارة الدولية، حيث استمرت النظريات المفسرة للتبادلات التجارية في التطور من قبل العديد من الاقتصاديين منذ ذلك الحين وهذا سواء أندرجت نظرياتهم في النظريات التقليدية أو الحديثة أو الحديثة " الحديثة " حاليا. فأهم المنظرين التقليديين دافيد ريكاردو (الميزة النسبية)، وإيلي هيكشر، أولين وساموسلون (نسب عوامل الإنتاج، تعادل عناصر الإنتاج)، بالنسبة للتغيرات التكنولوجية فنجد العديد من الاقتصاديين Posner (الفجوة التكنولوجية)، Vernon (دورة حياة المنتوج) Linder (تشابه هياكل الدخل والتفضيل)؛ أما النظريات الحديثة التي تركزت تحليلاتها على اقتصاديات الحجم، تنوع الإنتاج والسياسات التجارية والصناعية الإستراتيجية وهذا من قبل كل من Brander &SpancerHotelling Edward Chamberli

تحليل Krugman للتجارة تركز على تبادلات المنتوجات في نفس الفرع الإنتاجي وهذا ما جاء في نموذج المنافسة الاحتكارية 1991 في إطار النظريات الحديثة للتجارة الدولية.

ومن أجل إسقاط هذه الاتجاهات النظرية الحديثة الخاصة بالتبادلات التجارية ارتأينا دراسة حالة بلدان الإتحاد الأوروبي، واختيارنا لهذا الأخير لا يعني أن هذه النظريات الحديثة " الحديثة " لا تفسر إلا في هذه المنطقة، فيمكن تطبيق ودراسة هذه النظريات في العديد من البلدان المتطورة التي تحوي على مؤسسات إنتاجية وخدماتية ذات تنافسية عالية على المستوى العالمي.

سنحاول من خلال هذا الموضوع التعريج على أهم النظريات الحديثة الخاصة بالتجارة الدولية، مع إبراز أهم محددات التبادلات التجارية الدولية لبلدان الإتحاد الأوربي في الفترة الأخيرة.

على إثر ما تم التطرق إليه سابقا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى ثأتير المحددات الحديثة للتبادلات التجارية الدولية في قرارات وسلوك مؤسسات بلدان الإتحاد الأوروبي في الوقت الراهن ؟

1- الأسئلة الفرعية:

- **ü** إلى أي مدى يمكن للنظريات التقليدية والحديثة شرح التبادلات التجارية القائمة بين البلدان؟.
- **ü** هل استطاعت النظريات الحديثة " الحديثة " شرح وتفسير سلوك وقرارات المؤسسات الخاصة بالإنتاج والتبادل التجاري الدولي؟.
- **ü** هل بإمكان الاتجاهات الحديثة" الحديثة " تفسير واقع سلوك مؤسسات بلدان الإتحاد الأوروبي؟

2- فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة.

- تشرح كل من الميزة النسبية، اقتصاديات الحجم، التفوق التكنولوجي وغيرها من المحددات التقليدية والحديثة للتجارة الدولية جزءا من التبادلات التجارية القائمة بين البلدان، إلا أنها تبقى عاجزة عن تفسير الجزء الآخر الخاص بقرارات وسلوكات المؤسسات الإنتاجية والتجارية؛
- سمحت النظريات الحديثة " الحديثة " للتجارة الدولية شرح وتفسير أهم المحددات التي تضطر مؤسسة ما إلى اتخاذ إستراتيجية أو قرار ما بشأن إنتاج وتصدير منتجها؛
- يمكن تفسير سلوكات وقرارات مؤسسات بلدان الإتحاد الأوروبي بالاستناد إلى النظريات الحديثة " الحديثة " للتجارة الدولية.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في كونه يتعرض إلى أهم الاتجاهات النظرية الحديثة الخاصة بالاقتصاد الدولي، والتي لم يتم التعرض لها من طرف الباحثين من قبل إلا في جامعات أمريكية وأوروبية وهذا باللغتين الإنجليزية والفرنسية. كما أن هذه النظريات الحديثة " الحديثة " تعد من أبرز اهتمامات المختصين في مجال الاقتصاد الدولي من خلال أبحاثهم المتواصلة في الآونة الأخيرة.

4- أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الرسالة إلى العديد من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي:

و إبراز النظريات الحديثة " الحديثة " للتجارة الدولية: محاولة إسقاط الجانب النظري على مؤسسات بلدان الإتحاد الأوروبي.

5- مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، الموضوعية ندرجها في النقاط التالية:

• تضاعف حجم التجارة الدولية وانفتاح اقتصاديات معظم البلدان على التجارة الدولية؛

• تزايد التنافس بين المؤسسات عبر العالم من أجل تغطية جزء أكبر من التجارة الدولية؛ أهمية الاعتماد على النظريات الحديثة " الحديثة " في شرح وتفسير التبادلات التجارية الدولية حاليا؛

أما الأسباب الذاتية :

• إن سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو التخصص الذي نزاوله (اقتصاد دولي)؛ ومما زاد فضولنا لانتقائه هو معالجته للاتجاهات النظرية الحديثة " الحديثة " للتجارة الدولية، التي تعد موضوع الساعة في الاقتصاد الدولي؛

• المساهمة البسيطة بتوفير مرجع باللغة العربية مرجعية البحث (الأبحاث السابقة):

تم التطرق لهذا الموضوع من طرف مجموعة من الباحثين المتخصصين في التجارة الدولية في جامعات عالمية كبرى مختلفة، وهو ما اعتمدنا عليه ومثل جزءا كبيرا من مراجع المذكرة ويمكننا أن نشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى كل من Melitz,**Antras**

6- المنهجية المتبعة ومصادر البيانات:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض لنظريات التجارة الدولية (التقليدية - الحديثة - الحديثة " الحديثة ") وتحليل المعطيات الخاصة بالتبادلات التجارية لبلدان الإتحاد الأوروبي فيما بينها ومع بقية دول العالم وكذا تحليل سلوك المؤسسات المتواجدة فيه من حيث سلوكها في اختيار إستراتيجية بشأن تخارج إمداداتها وقراراتها المتعلقة بالتصدير، وتم استخدام العديد

من المقالات

7-خطة البحث:

في إطار تحليل الإشكالية والإجابة عن التساؤلات السابقة تضمنت دراستنا ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي متمثل في دراسة حالة بلدان الإتحاد الأوروبي، من خلال الفصل الأول تكلمنا على النظريات التقليدية والحديثة للتجارة الدولية وأهم الانتقادات التي وجهت لها ، وقمنا فيه بما يلي : الميزة المطلقة والميزة النسبية كمحددين التجارة الدولية، نظرية نسب عوامل الإنتاج واختباراتها، التغيرات التكنولوجية وعلاقتها بالمكاسب من التجارة الدولية، التبادلات داخل الفروع، اقتصاديات الحجم، نظرية التنوع كأساس للتجارة الدولية والسياسات التجارية والصناعية الإستراتيجية.

أما في الفصل الثاني تم التطرق إلى النظريات الحديثة " الحديثة " للتجارة الدولية من خلال عرض نموذجي المنافسة الاحتكارية والجاذبية، لننتهي بدراسة سلوك وقرارات التصدير في إطار التبادلات التجارية الدولية، في أول الأمر تم عرض المنافسة الاحتكارية والتجارة الدولية، ليليه فيما بعد نموذج الجاذبية من خلال تأثير كل من المسافة، الحجم والاتفاقيات الإقليمية للتجارة، أما في آخر الأمر تمت دراسة تكاليف التجارة والقرارات المتعلقة بالتصدير بالإضافة إلى سلوك المؤسسات والتخصص العمودي، الفصل الثالث والأخير (التطبيقي) كان محاولة لإسقاط النظريات الحديثة " الحديثة" للتجارة الدولية على بلدان الإتحاد الأوروبي من خلاله تناولنا مسيرة الإتحاد الأوروبي " من جماعة الفحم والصلب إلى اتحاد أوروبي28 بلد " المنافسة الاحتكارية ونموذج الجاذبية (إسقاط على بلدان الاتحاد الأوروبي)، إضافة إلى سلوك وقرارات التصدير المتعلقة بمؤسسات بلدان الإتحاد الأوروبي.

الحديثة المتخصصة في التجارة الدولية وكذا تقارير السنوات الأخيرة الخاصة بمنظمة التجارة العالم.

الفصل الأول:

التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها

تمهيد:

لقد سعت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات الأمريكية المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل قيام منظمة عالمية للتجارة تكون مهمتها الرئيسية تنظيم التجارة الدولية وتجنب النزعة الحمائية، إلا أنها باءت بالفشل، وتم سد الفراغ بتوقيع في جنيف عام 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948.

و في الحقيقة إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية الذي أرست قواعده اتفاقية مراكش لن يكون مقصورا على الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بل ستتأثر بها جميع دول العالم.

هذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال مبحثين يتطرق فيها المبحث الأول إلى التجارة الدولية أما المبحث الثاني فيتطرق إلى النظريات المفسرة لها .

المبحث الأول ماهية التجارة الدولية

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات هامة، والتجارة الدولية ليست بمنأى عن هذه التحولات العميقة باعتبارها ذات أهمية بالغة، نظرا لما تلعبه من دور فعال في التنمية الاقتصادية، فهي تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وقد تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها ودوافع ظهورها، إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية[1].

وهناك عدة تعاريف للتجارة الدولية منها:

التعريف 1: "هي مفهوم واسع ولا يقتصر فقط على الصادرات والواردات، أي على التبادل السلعي الدولي وإنما تشتمل وبصورة مؤكدة على التجارة غير المنظورة أي التبادل الخدمي الدولي".

التعريف2: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".

التعريف3: "التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[2]

---

1 سامي عفيفي حاتم: التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، مصر، 1993، ص36.

2محمد أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص8.

التعريف4: كما عرفت التجارة الدولية أيضا" باعتبارها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول مختلفة، بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الدولية" عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة ، بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الدولية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة".

المطلب الثاني: لمحة تاريخية حول التجارة الدولية:

ازدهرت التجارة من قدم لأسباب متعددة في بدايتها الكسب الاقتصادي (الربح) ومن بينها حب المغامرة، والرغبة في استكشاف المجهول وتصريف فائض الإنتاج والسيطرة السياسية، ومع الوقت عرفت تطورات حتى اتخذت الشكل الحالي.

أولاً: عصر الاكتشافات[2]:

لقد ميز القرنين الخامس عشر والسادس عشر ظاهرتان كان لهما أبعد الأثر في تطوير التجارة الدولية وهما النهضة والإصلاح الديني، حيث ترتب عليها إضعاف مركز الكنيسة الكاثوليكية لصالح سلطة الدولة وحكومتها المدنية أو لصالح الطبقة الأرستقراطية الحاكمة، ثم أدى انهيار القوى الإقطاعية إلى ظهور الدول الوطنية بنفوذها القوي.

لقد نشأ عن عصر الاكتشافات عدة مؤثرات رئيسية:

- مساهمة القوة الحاكمة في كل عمليات التجارة الدولية وتقبل ذلك كإجراء معتاد.
- ارتباط العمل السياسي والديني بالأعمال التجارية في البلدان المكتشفة.
- نشأة دول وطنية قوية كفرنسا وانجلترا وإسبانيا والبرتغال...الخ.

1 حسام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للطباعة والنشر،عمان، الأردن، 2002، ص13.

2 DENIS Brunn, le Commerce international au XX e siècle, BREAL, Montréal, canada 1981,p15.

- نمو الوكالات التسهيلية لخدمة التجارة الدولية، من تجار إلى مصدرين ومستوردين إلى مصارف إلى تأمين إلى ناقلات، ومن كل هذه العوامل مجتمعة نشأ الفكر المركنتيلي[1].

ثانياً: المركنتيلية

تقوم المركنتيلية على فكرة أن الطريقة الوحيدة لنمو دولة معينة هي تجميع الثروة على حساب الدول الأخرى أو هي استغلال موارد المستعمرات، وكانت هذه نظرة جامدة لموارد العالم، بمعنى أنها تفترض أن هناك كمية ثابتة من الثروة في العالم، ومن يجمع أكبر نصيب منها يصبح أقوى في العالم[2]، ولقد ترتب عنها عدد من التطورات نذكر منها:

- قدرت الدول الأوروبية على مضاعفة قوتها بأسرع درجة ممكنة وإلى أقصى حد ممكن من أجل إحكام السيطرة على مصادر الثروة، وترتب على ذلك الحرب السياسية والتجارية في هذه الفترة.
- مضاعفة كل دولة قوتها البحرية لحماية مصادر الثروة عبر البحار، ولنقل الثروة إلى الدولة المستعمرة.

لقد كان هناك تركيز على جمع السبائك في هذه الفترة، ويرجع السبب في ذلك هو الاعتقاد بأن كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم محدودة وأن هذه هي الثروة الحقيقية في العالم، وستمكنها من بناء قوتها العسكرية، فتنشر نفوذها في العالم وبالتالي تستولي على أكبر نصيب ممكن من الثروة.

إن أغلبية القيود الجمركية المفروضة على التجارة اليوم هي تركة ورثها العالم من الحقبة المركنتيلية، حيث كانت الإعانات والجمارك تقييد الإنتاج والتعريفة، جميعا وسائل لتنظيم التجارة الدولية.

1 سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1986، ص 12.

2 Dominique PANTZ , Institutions et politiques commerciales internationales : du GATT à l'OMC, ED ARMAND COLIN, Paris,1998,p12.

ثالثاً: الثورة الصناعية:

في الوقت الذي كانت فيه الأفكار المركنتيلية تسيطر على تطور أنماط التجارة الدولية كانت هناك تغيرات أساسية تحدث في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا من بينها:

- ظهور طبقة جديدة قوية تهدد مركز السلطة المطلقة للملوك والحكام، وكانت هذه هي الطبقة المتوسطة من التجار التي نمت مع تحول اقتصاد أوروبا من الاعتماد بصفة أساسية على الزراعة إلى الصناعة[1].
- أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الطاقة في الإنتاج، وحل نظام المصانع محل النظام الحرفي.
- انتشار فكر جديد أطلق عليه الفكر الكلاسيكي مغاير للسابق، أساسه دعه يعمل أتركه يمر، ليحل محل المركنتيلية، أي الانقلاب كان جذريا من ضرورة تقييد واحتكار التجارة الدولية من قبل الحكومة إلى ضرورة حرية التجارة الدولية، حرية كاملة.
- لقد أدت الثورة الصناعية إلى سلسلة الابتكارات التي ترتب عليها تغيير جذري في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا.

أدت الحرية التجارية الجديدة إلى إيجاد مجال لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي واستبداله بشيء آخر ذي نفع أكبر، والتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[2].

حققت الدول المستعمرة الصناعية تقدما هائلا في ثرواتها ومستويات معيشتها، بالمقابل كسبت الدول المستعمرة نهب لثرواتها، وزيادة فقرها، أدى هذا إلى نشأة فجوة كبيرة بين الدول المستعمرة والمستعمرات.

---

1 Dominique PANTZ, Op cit , p 12.

2 زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1998، ص47.

رابعاً: مرحلة ما بين الحربين.

استمرت الاختراعات والابتكارات خلال القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة الصراعات على أسواق التصدير، خاصة بين ألمانيا وبريطانيا وذلك قبل الحرب العالمية الأولى، فتحول الصراع التجاري إلى صراع عسكري، واندلعت الحرب العالمية الأولى 1914، وعليه عرفت التجارة الدولية موجة عامة ومشددة من الحماية والتقييد، فانجلترا موطن الحرية الاقتصادية عادت لتتبنى في عام 1921 قانون حماية الصناعة ثم عممت الحماية كما عقدت في العام نفسه اتفاقيات أوتاوا مع دول الكومنولث بهدف خلق نوع من التفضيل العام لسلع بريطانيا العظمى، وافتتحت فرنسا في عام 1931 سياسات الحصص ودعمت أمريكا في عامي 1922 و1930 تعريفتها الجمركية، واتجهت ألمانيا في تلك الحقبة نحو الاستقلال الذاتي[1]، لقد تميزت التجارة الدولية في فترة ما بين الحربين باتجاهين أساسيين وهما:

- الاتجاه نحو المزيد من الحماية والتقييد خصوصا برفع التعريفة الجمركية إلى مستويات عالية.
- الاتجاه إلى التكتل الاقتصادي التجاري من خلال المعاملة التفضيلية.

خامساً: الفترة بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد تسببت الحرب العالمية الثانية في زيادة وعي الدول المتضررة بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية لعالم ما بعد الحرب وضرورة تنمية علاقات تجارية اقتصادية دولية.

انقسم العالم إلى معسكرين، الشرقي والغربي، لكل معسكر نظامه السياسي، الاقتصادي والتجاري. وكنتيجة لهذا الانقسام تغيرت أساليب التجارة ومفاهيمها، فأصبحت التجارة وسيلة لكسب النفوذ السياسي أكثر منها لتحقيق فوائد اقتصادية.

1 محمد الطنطاوي الباز، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر العربية،1994، ص84.

وهكذا شهد عالم ما بعد الحرب العالمية II، تعدد المنظمات التي أنشأت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد وتدعيمه وتنميته، سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول أو تنمية الاستثمارات الدولية[1].

لقد اقترحت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات الأمريكية المتحدة، عقد مؤتمر دولي للتجارة، والذي انعقد في هافانا عام 1947 وذلك في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ميثاق منظمة التجارة الدولية "ميثاق هافانا" بغرض تنظيم التجارة الدولية والمساواة خاصة في المعاملة الجمركية[2].

إن فكرة إعادة وضع نظام تجاري دولي بعد الحرب العالمية الثانية، برز في عقد مؤتمر بريتون وودز الذي انبثق عنه صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واللذان يهدفان إلى تحسين الأوضاع المالية والتجارية، وتحويل قيمة المعاملات التجارية، إلا أنه اكتشف عند التطبيق عدم إمكانيتهما عن القيام بتحرير التجارة الدولية، مما أدى إلى بروز أهمية إنشاء منظمة تجارية دولية، يستكمل بها المنظمتين السابقتين لتحسين الأوضاع التجارية بين دول العالم.

نشرت الولايات الأمريكية المتحدة مشروعا لمؤتمر دولي للتجارة والعمل يهدف إلى إعادة تنظيم التجارة الدولية على أسس أكثر انفتاحا وحرية وإزالة النظم السارية "نظام الحصص والأفضليات" وإنشاء منظمة جديدة تتضمن كل المسائل[3]، فأصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بتاريخ 1946/11/18 قراره بتشكيل لجنة تتولى الترتيب لمؤتمر دولي، أطلق عليه مؤتمر هافانا.

1 أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 7.

2 سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة، ط02، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 12.

3 عبد الحكيم الرفاعي، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة، القاهرة، مصر، 1976، ص55.

وضع هذا المؤتمر ميثاق هافانا المتكون من عدد من المواد وكانت نتائجه إنشاء هيئة دولية للتجارة سميت منظمة التجارة الدولية، على أن تعرض على الحكومات المقبلة في المؤتمر للتصديق عليها لمعالجة المسائل التجارية الخاصة بالضرائب الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء باعتبارها من معوقات التجارة الدولية، وكذلك معالجة القيود غير الجمركية التي تتمثل في فرض الحصص التجارية ودعم الصادرات ومسائل أسعار الصرف وإجراءات جمركية أخرى مثل التقييم الجمركي الذي يعتبر من معوقات التجارة الدولية.

وضع الميثاق ثلاث قواعد أساسية بشأن الضرائب والرسوم الجمركية على الصادرات والواردات وهي[1]:

- **القاعدة الأولى (المادة 16):** هي قاعدة عدم التمييز في فرض الضرائب الجمركية بين الأعضاء بناء على سياسة معاملة الدول الأكثر رعاية بلا قيد ولا شرط وتلزم كل عضو أن يعامل الأعضاء الآخرين على قدم المساواة في تطبيق التعريفة الجمركية.
- **القاعدة الثانية (المادة 17):** على الدول الأعضاء الالتزام بالدخول في المفاوضات لتخفيض الضرائب الجمركية بدرجة محسوبة وإلغاء التفضيلات.
- **القاعدة الثالثة (المادة 18):** على الأعضاء الالتزام بعدم فرض رسوم داخلية على الواردات تنطوي على التمييز.

يهدف مؤتمر هافانا إلى تحرير السلع من الضرائب الجمركية وبشكل تدريجي وذلك عن طريق تقديم التنازلات الضريبية فيما بين الدول بعضها مع بعض، عن طريق التفاوض بين الدول الأطراف دولة مع أخرى وسلعة بسلعة، إضافة إذا ذلك يعمل على رسم سياسات تجارية للدول الأعضاء والمساواة في المعاملات الضريبية.

فميثاق هافانا يعتبر مكملا للأهداف والمبادئ التي نادت بها هيئة الأمم المتحدة بعد إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يهدف الصندوق إلى تصحيح اختلالات

1 عبد الحكيم الرفاعي، المرجع السابق، ص ص : 61-62.

موازين المدفوعات الدولية الناتجة عن الالتزامات التي سببتها الحروب وإلى إلغاء الرقابة على الصرف الخارجي وعلى حركات رؤوس الأموال، وإنشاء نظام للدفع متعدد الأطراف ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في ظل تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها والبنك الدولي أنشأ ليقدم قروضا لتمويل التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة شرط إتباع سياساته.

وفي عام 1947 وقعت في جنيف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) من قبل 23 دولة وبدأ سريانها في أول جانفي 1948[1]، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مدونة قواعد وجهازا دوليا معنيا بالتفاوض بشأن تخفيض الحواجز التجارية وبشأن تطوير العلاقات التجارية الدولية[2].

فالجات هي إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها، تشرف على تجارة السلع في العالم باستثناء البترول والمقدرة بـ 90% من جملة التجارة العالمية.[3]

وقد بدأت الاتفاقية بسيطة ومحدودة في بداية الأمر، ولكن مع مرور الزمن أصبحت تغطي جزءا مهما من معاملات التجارة الدولية، وذلك من خلال استحداث بنود وشروط قانونية تتناسب مع المعاملات التجارية والاقتصادية الدولية.

لقد مرت اتفاقية الجات بثماني جولات، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وقد استطاعت جولات المفاوضات تحقيق العديد من مراحل التقدم أبرزها تخفيض واسع للتعريفات الجمركية، بين الدول الأعضاء فتراجعت من 40% في 1940 إلى 5% سنة 1994.[4]

1 ياسر زغيب، اتفاقية الغات بين النشأة والتطور والأهداف، منافع ومخاطر، دار الندى، بيروت، لبنان، 1999، ص 27.

2 أحمد جامع، محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع التوبجي، 1997، ص 356.

3 سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 14.

4 ياسر زغيب، مرجع سابق، ص 29.

مع مرور الزمن، ارتفع عدد الدول المنظمة إلى الجات، بعدما كان عددها 23 دولة في 1947، أصبح عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 123 دولة في عام 1993 تملك في مجموعها نحو 95% من تجارة العالم.[1]

تقوم الجات على أربعة مبادئ أساسية وهي:[2]

1- عدم التمييز بين دول الأعضاء في معاملاتها التجارية، والذي يعني القبول غير المشروط لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

2- عدم التمييز في المعاملة بين المنتجات الوطنية ومنتجات الدول المتعاقدة.

3- عدم اللجوء إلى السياسات التجارية العدوانية التي من شأنها إلحاق الضرر بالتجارة الدولية للدول الأعضاء واستبعاد طرق المنافسة غير المشروعة وإتباع أسلوب المفاوضات عند أي خلاف بينها.

4- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية وتحرير القيود الجمركية بالخفض العام والتصاعدي للضرائب الجمركية وحظر القيود الكمية على الواردات، والتزام الدول الأعضاء بعدم فرض قيود تعوق حرية التجارة وبالتالي حرية المنافسة.

تتمثل أهداف الجات في[3]:

- رفع مستوى المعيشة للدولة الأعضاء.
- رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- خفض الحواجز الجمركية والكمية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

1 حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1997، ص13.

2 أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص ص : 385-387 .

3 سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 19.

ظلت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة من 1948 حتى 1994، المرجع الأول للقواعد الخاصة بنسبة كبيرة من التجارة العالمية، واستمرت هيمنتها في الفترات التي شهدت عددا من أعلى معدلات النمو في التجارة العالمية، وكان يبدو وللمتتبع أنها قد أصبحت راسخة الأركان، ولكنها كانت على امتداد تلك السنوات السبع والأربعين اتفاقية مؤقتة.

على امتداد ما يقرب من نصف قرن لم يتغير النص القانوني الأساسي للجات تقريبا عما كان عليه في 1948، وقد أضيفت إليه نصوص أخرى مثل بعض الاتفاقيات المحدودة الأطراف، كما استمرت الجهود المبذولة لزيادة تخفيض التعريفات الجمركية. وقد أنجز جانب كبير من ذلك كله عن طريق مجموعة من المفاوضات المتعددة الأطراف عرفت باسم الجولات التجارية، وقد تحققت أهداف في مجال تحرير التجارة الدولية في هذه الجولات التي عقدت تحت رعاية الجات.

كانت جولات الجات التجارية تتركز في السنوات الأولى على زيادة تخفيض التعريفات الجمركية، ثم أدت جولة كينيدي في منتصف الستينات إلى عقد اتفاقية مكافحة الإغراق، وكانت جولة طوكيو في السبعينات أول محاولة كبرى للتصدي للحواجز التجارية التي لا تتخذ شكل التعريفات الجمركية، ولتحسين النظام (أنظر الجدول).[1].

فكانت الجولة الثامنة، وهي جولة الأورجواي التي عقدت في عام 1986 والتي استمرت حتى نهاية 1994، آخر الجولات وأوسعها نطاقا، وقد أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وعقد مجموعة من الاتفاقيات، التي بلغ عددها ما يقارب 28 اتفاقا وبروتوكولا وقرارا وزاريا، كما اختصت هذه المنظمة بأمور حل المنازعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات[2].

1 أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش (1947-1994)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997، ص 24.

2 فضيل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي الجزائر، 2000، ص 80.

تحولت اعتبارا من أول جانفي 1995، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تعتبر بمثابة أكبر إصلاح للتجارة العالمية ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، من جهة ومن جهة أخرى كذلك تعتبر مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أهم مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي في الألفية الثالثة.

سادساً: تحول الجات من اتفاقية عالمية إلى منظمة عالمية:

المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة الدولية الوحيدة المختصة بقواعد التجارة بين الدول، وعمادها اتفاقيات المنظمة التي تفاوضت معظم بلدان العالم حول إبرامها ثم وقعتها 135 دولة في 1994[1]. وتتضمن هذه الاتفاقيات القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية ، وهي في جوهرها عقود تلزم الحكومات بألا تسمح لسياستها التجارية بتخطي بعض الحدود المتفق عليها، والمهمة المحددة للمنظمة العالمية للتجارة هي العمل على تحرير التجارة الدولية (السلع والخدمات) بين الدول الأعضاء، ومعنى ذلك إزالة كل العراقيل القائمة في وجهها. ومن جهة أخرى العمل على تسوية المنازعات التجارية عندما أصبحت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سارية المفعول في 1995.01.01، حيث منحت الدول المتقدمة مهلة مدتها سنة واحدة لضمان التزامها في نصوص القانون والممارسات الفعلية باتفاقية تريبس (الخدمات)، ومنحت الدول النامية وكذلك التي يمر اقتصادها بالمرحلة الانتقالية مهلة مدتها خمس سنوات، أما أقل البلدان نموا فمدة المهلة الممنوحة لها هي إحدى عشر سنة.

1 كميل حبيب، حازم البنى، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص 324.

الجدول رقم(01): جولات التفاوض منذ إنشاء الجات إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة "OMC" (1947-1994)

السنة	إسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
1947	جنيف	23	45000 تخفيضات في التعريفة الجمركية
1949	السي	13	5000 تخفيضات في التعريفة الجمركية
1951	توركاي	38	8700 تخفيضات في التعريفة الجمركية
1956	جنيف	26	تخفيضات جديدة تقدر ب 25% مقارنة بسنة 1949 في التعريفة الجمركية
1961-1960	ديلون	26	تخفيض التعريفة الجمركية ب 20 % ، مست 4400 تخفيض جمركي
1967-1964	كينيدي	26	تخفيض في التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق.
1979-1973	طوكيو	102	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطار العلاقات التجارية.
1994-1986	أورجواي	135	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

المصدر: محمد رضوان، "من القات إلى المنظمة العالمية للتجارة" أوراق موجزة (1)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص2.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية.

تلعب التجارة الدولية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الدولية في المجالات التالية:

أولا: المجال الاقتصادي: يمكن إيجاز الأهمية الاقتصادية للتجارة الدولية في ما يلي: [1]

1- تسعى التجارة الدولية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

2- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي.

1 علالي المطار: آليات تحرير التجارة الدولية في ظل التحولات الإقليمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014، ص40.

3- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وإنشاء المصانع باعتبارها البنية الأساسية خاصة بالدول النامية، للنهوض بالتنمية الاقتصادية؛

4- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا، بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا؛[1]

5- مؤشر على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد ومستويات الدخول فيها، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية

6- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

7- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.

ثانيا.المجال الإجتماعي: تسعى التجارة الدولية في المجال الاجتماعي إلى ما يلي[2]:

1- رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.

2- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.

3- تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات.

4- تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

5- الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.

6- التأثير المتزايد للتجارة الدولية على حياتنا اليومية.

---

1 محمود حامد محمود، مرجع سابق، ص9.

2 حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص17.

ثالثا.المجال السياسي: تسعى التجارة الدولية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي: [1]

1- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

2- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

3- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، لتحول العالم إلى قرية كونية جديدة، والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الدولية العابرة للحدود.

4- كما تنمي زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع رؤية التوجهات الاقتصادية في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام، تبعا لأسس النظرية الاقتصادية التي هي مجموعة المبادئ والنظريات التي تعتني بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة في ظل افتراض عدم وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي، أما العلاقات الاقتصادية الدولية فتختص بدراسة كل النشاطات التي تقوم بها الدول من تبادل للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

لذا يمكن التمييز بين نوعين من هذه العلاقات:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص، وتتمثل في الهجرة الدولية .

- علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعرف بالمعاملات الاقتصادية.

1حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص18.

المبحث الثاني: التجارة الدولية في الفكر الاقـتصادي وأهم نظرياتها

تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيس لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية ومن خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما، وبالتالي استيرادها من قبل الدول الأخرى إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل.

لذالك سوف نتطرق في هذا المطلب إلي التجارة في الفكر الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة لها بشقيها القديم والحديث.

المطلب الأول: التجارة الدولية في الفكر التجاري.

شهدت الفترة الممتدة بين أواخر القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر ظهور المدرسة التجارية (المذهب التجاري) والمعبرة عن مصالح رأس المال التجاري وأغلب أفكار هذه المدرسة البرغماتية تبرير جميع الوسائل التي تلجأ إليها الدولة، ومن الذين روجوا لهذا النوع من السياسات والأساليب الايطالي (انطونيو سيرا) الذي نشر في عام 1613 رسالة ضمت تعاليم المذهب الرئيسية وآخر من أسهم في هذا الميدان (سير جيمس ستيوارت) بكتابه "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي" الصادر عام 1776.[1]

ترتكز أفكار التجاريين فيما يخص التجارة الدولية على ما يلي: [2]

أولاً: يتمثل في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن.

1 هلال إدريس مجيد: الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص23.

2 عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص101.

ثانيا: يتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير، والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة.

ظل هذا المذهب سائدا حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين في منتصف القرن الثامن عشر، ومفكرهم(فرانسوا كيني) 1694-1774 فاهتموا بالزراعة، وتبنوا زيادة إنتاجية الأرض والزيادة في عنصر الأرض، وعارضوا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأهم أصحاب فكرة laissez faire laissez passesدعه يعمل دعه يمر، وهي العبارة التي أطلقها المفكر الفرنسي المعروف (جورناي)1712-1759.[1]

المطلب الثاني: التجارة الدولية في الفكر الكلاسيكي (الجيل الأول) وأهم نظرياتها .

قام العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك أمثال "**آدم سميث** " و"**هكشر وأولين**" بتوجيه العديد من الانتقادات لآراء التجاريين فيما يتعلق بتفسير ظاهرة التجارة الدولية، واعتبروها متناقضة فكريا لأفكارهم التي تعتبر أكثر واقعية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولا. التجارة الدولية في الفكر الكلاسيكي (الجيل الأول): تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير تطور نظرية التجارة الدولية، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، وكانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة(ذهب وفضة) ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض ووسائل الإنتاج والعنصر البشري والثروات الطبيعية، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيكيون آراء التجاريين وانتقدوها بشدة ودعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبية جراء عملية الإنتاج والتبادل وتحاول آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية تفسير ثلاثة أمور أساسية[2]:

1 صباح الأمامي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص95.

2 عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص102.

-تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية وبالتالي التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي.

- تحديد النفع المحقق من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة.

- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا. نظريات الجيل الأول (المدرسة الكلاسيكية): ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، من أجل الدفاع على حرية التجارة الدولية عكس الفكر التجاري الذي يعتمد على تحقيق فائض في الميزان التجاري بتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

لقد استند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة الدولية، وكذا العوائد الناتجة عنها، على مجموعة النظريات لمفكرين اقتصاديين ومن أهمهم:

1- **نظرية الميزة المطلقة (ادم سميث):** إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول هو الاقتصادي الشهير ادم سميث"A. Smith" في كتابه الشهير" ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 حيث استخدم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية المطلقة بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة.[1]

فسميث من خلال نظريته افترض أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة أي ما يعرف بمبدأ القيمة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسب ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها، أي تكاليف إنتاج السلع التى تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها.

الفرضيات التي قامت عليها نظرية الميزة المطلقة: [2]

- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون.

1 جمال جويدان الجمل: التجارة الخارجية، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص25.

2 حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص34.

- قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها.

- اعتبار العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المستخدم في العملية الإنتاجية.

- حرية انتقال عنصر العمل داخل البلد الواحد وصعوبة انتقاله بين الدول.

- وجود معدل تبادل واحد بين السلع.

2- نظرية الميزة النسبية دفيد ريكاردو: في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير الانجليزي ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة (نظرية الميزة النسبية) وذلك في كتابة المشهور عن التجارة الدولية عام 1817" الاقتصاد السياسي والضرائب".[1]

وقد بين ريكاردو في كتابه كذلك أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل تكتفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية في إحدى بعض السلع التي تنتجها ، وبالتالي فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

الفرضيات التي استندت إليها نظرية الميزة النسبية هي: [2]

- الموارد الطبيعية ثابتة لكل دولة وجميع الوحدات لكل مورد متماثلة.

- التجارة تتم بين دولتين وتقوم على سلعتين.

- عناصر الإنتاج لها القدرة على التحرك والانتقال بحرية كاملة داخل الدولة الواحدة، ولكنها غير قادرة على التحرك والانتقال بين الدول.

- يقوم النموذج على أساس نظرية القيمة- قيمة أي سلعة نسبية تعتمد على العمل النسبي.

- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا البلدين المتاجرين يختلف من دولة لأخرى.

- يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

3- نظرية جون ستورات ميل نظرية الطلب المتبادل: لم يفسر" ريكاردو "كيف يتم تحديد سعر معين أو نسبة معينة للتبادل التجاري بين الدولتين المشتركتين في التجارة، فقد توقف في

1 جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص28.

2 سعد الله جاب الله: تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة نافتا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص45.

تفسيره لقيام التجارة عند النقطة التي مفادها أن الدول تحقق مكاسب من التجارة، عند أي نسبة من التبادل التجاري تقع بين نسب التبادل الداخلية في كل دولة على حدة، ولهذا بقيت النسبة الفعلية التي يتم بناء عليها قيام التبادل التجاري دون تحديد، ولقد ركز" ميل "في نظريته هذه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما، كما فعل" ريكاردو"، فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة، بينما" ميل "فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج أو المردودية.[1]

المطلب الثالث: التجارة الدولية في الفكر النيوكلاسيكي(الجيل الثاني): يندرج تحليل الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية ضمن المسار الليبرالي الذي رسمه الجيل الأول، وبالتالي فنتائجه تأتي تدعيما لهذا النهج، غير أنه يرفض الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة ويطرح بدلها نظرية جديدة في القيمة تكون نواة انطلاق التحليلي النيوكلاسيكي، وفيما يلي أهم نظريات المدرسة النيوكلاسيكية

أولاً: نظرية هكشر – أولين: يعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا النموذج، في التجارة الدولية إلى الاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين في مطلع القرن الماضي، حيث توصلا إلى نتيجة هامة، مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول، يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول[2].

وهكذا فإن التجارة الدولية لا تقوم على أساس الاختلاف النسبي في تكاليف الإنتاج حسب ما جاءت به نظرية" ريكاردو"، وإنما تقوم على أساس الاختلاف النسبي لأسعار عوامل الإنتاج بين الدول.

ومن هنا فإن نظرية" هكشر وأولين "ترى أنه إذا كان التبادل حرا بين البلدين، فإن كل بلد سيتخصص ويصدر المنتج الذي يتطلب إنتاجه كميات أكبر من عامل الإنتاج الوافر نسبيا

1 عائشة خلوفي: تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2011-2012، ص8.

2 جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص36.

ويستورد المنتج الذي يستعمل في إنتاجه كميات من عامل الإنتاج النادر نسبيا، وبهذا فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول.

أ- انتقادات النظرية:

- إلغاء دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة، مما جعل النظرية ذات طابع سكوني وعاجزة عن التكيف مع الواقع العلمي الذي يتسم بالظواهر الاقتصادية الديناميكية والتغيرات التكنولوجية المستمرة؛
- عدم وجود عاملان إنتاجيان متجانسان ومن نوع واحد مثل عنصر العمل في البلد الأول والثاني، وذلك للاختلاف في المهارات الناجمة عن الاختلاف في كل من: عوامل البيئة الاجتماعية، درجة تقدم المعوقة الفنية، الوضع الاقتصادي والتعليمي والثقافي أو في المقدرة التنظيمية[1]؛
- إهمال انتقال عناصر الإنتاج دوليا.

ب- الاختبار التجريبي لنظرية (هكشر -أولين) لغز ليونتيف: قام(W. Leontef) سنة 1954باختبار نظرية" هكشر وأولين "وذلك بتطبيقه ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية الأمريكية، وهذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات 1947 من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية" هكشر وأولين"، وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال، وبالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا أن الاقتصادي" ليونتيف "قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في صادراتها، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية" هيكشر وأولين ولقد ولدت نتائج دراسات

1 محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2008، ص101.

"ليونتيف "العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج.[1]

ثانياً: نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة

في الدراسة أنني قام بها ليونتيف أدخل فقعد رأس المال المادي في عملية القياس لعنصر رأس المال مثل الآلات، المعدات، المباني.....إلخ، وتجاهل كلية رأس المال البشري الذي يشير إلى مستوى التعليم، التدريب والصحة وإلى زيادة الإنتاجية إضافة إلى أثر البحوث والتطوير.

تعتبر هذه النظرية أن الاختلافات بين البلدان تتجلى في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال البشري والاختلافات بين الصناعات تكمن في حاجتها إلى عنصر رأس المال البشري كعنصر جديد من عناصر الإنتاج وهذا إلى جانب كل من عنصري العمل ورأس المال المادي، وهي إحدى محددات التخصص الدولية ويتمثل الغرض الرئيسي لهذه النظرية في كون عنصر العمل غير متجانس في احتوائه على درجات متباينة من المهارة[2]. ومن هنا يمكن القول أن نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة تفرق بين العامل الماهر والعامل غير الماهر، حيت تعتبر العنصر الأول نوعا من الاستثمارات التي يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال، إذ يحتاج هذا العنصر إلى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم والتدريب، وعليه فإن عنصر رأس المال البشري هو نسبة اليد العاملة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل لصناعة أو لبلد ما، وكذلك تدل مستويات الأجور المتوسطة في إحدى الصناعات على درجة التأهيل والتدريب للأيدي العاملة.

1 عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص12.

2 TEULON F., 2008, « **La nouvelle économie mondiale**», éditions Presses, 6eédition, Paris, P 52.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للتبادل الدولي

يذهب التوجه الجديد في تفسير التجارة الدولية خلال نهاية السبعينات، وبداية الثمانينات إلى إدخال اقتصاديات الحجم أي وفورات الإنتاج المتزايدة نظرا لإهمال هذه الأخيرة من طرف النظريات السابقة والتي تفترضها ثابتة، بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية الحديثة تأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير التامة، إن ظهور النظرية الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي والمتمثل في أن التبادل الدولي يزداد خاصة في الدول ذات عوامل إنتاج أقل اختلافا وبالتالي فإن التبادل الدولي يتم بين الدول المتشابهة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تصدير واستيراد نفس المنتوج في نفس الوقت هو الأكثر ديناميكية، ويرجع كذلك سبب ظهور النظريات الحديثة إلى إهمال النظريات السابقة للشركات المتعددة الجنسيات والتبادل الداخلي بين الشركات.

أولاً: التبادل الدولي واقتصاديات الحجم

إن خفض تكاليف الإنتاج ناتج عن وفورات الإنتاج المتزايدة، وعليه فإن زيادة عوامل الإنتاج سيرفع من قيمة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في هذه عوامل؛ ولكن ما يجب معرفته هو التفرقة بين وفورات الإنتاج الداخلية الناتجة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى خفض التكلفة المتوسطة، ووفورات الإنتاج الخارجية لكل مؤسسة، الناتجة عن الحجم الكلي لمجموع صناعة معينة في منطقة معينة، حيث أن التكلفة المتوسطة للمؤسسة تنخفض كلما زاد حجم إنتاج القطاع لتلك المنطقة.[1]

1- نظرية تشابه الأذواق

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي ستفان ليندر Linder (1961)، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبير، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساسًا بالطلب الداخلي؛ وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى

1 Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel , op cit , p 139.

الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم وتخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية؛ ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها.[1]

يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.[2]

2-وفورات الإنتاج الخارجية والتبادل الدولي

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفورات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج، ومستهلكتين للسلعتين؛ بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية بالإضافة إلى نسبة الأسعار؛ حيث لا يوجد تفوق نسبي، ولكن يوجد نفس وفورات الإنتاج في كل من المنتوجين، وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح، ورفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين؛ غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادى تخصص البلدين في نفس السلعة؛ ولكن ما يمكن أن نلاحظه هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد، وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد.[3]

إن التبادل الدولي في حالة وفورات إنتاج خارجية، قد يؤدي إلى تدهور الرفاهية، وهذه النتيجة لم تصل إليها النظريات السابقة، حيث كلها لم تظهر إمكانية تدهور الرفاهية، حيث تبين أن الانتقال من عدم التبادل إلى التبادل الدولي يؤدي إلى رفع الرفاهية؛ غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الإنتاج الخارجية.[4]

---

1 رشاد العصار، وآخرون، مرجع سابق، ص44.

2Christian Aubin ,Philippe Norel, op cit, p66.

3 Idem, p62.

4 للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر:

-Michel Rainelli, op cit,p 31-32 -

إن التبادل الدولي الناتج عن وفورات الإنتاج الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل الدولي في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة وفورات الإنتاج الداخلية. [1]

3- وفورات الإنتاج الداخلية والتبادل الدولي

تسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة؛ وجود حجم محدد من الشركات تنتج في السوق، يسمح من تفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة؛ ونظراً للوجود المحدود للمؤسسات الموجودة في السوق فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها ممهل، وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها؛ يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك إستراتيجي، أو غير ذلك من الإستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم مابين الشركات؛ وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين. [2]

الحالة الأولى: الاحتكار والسوق المتنازع فيه

نفترض في هذه الحالة دولتين تنتجان نفس السلعة في حالة عدم وجود تبادل دولي مع وفورات إنتاج داخلية، كل الأسواق في كلتا دولتين متنازع فيها(أي أن وجود ربح يؤدي إلى دخول منافسين في السوق،ولا يوجد تفوق على المنافسين الداخليين في السوق، أي أنه لا توجد تكاليف غير قابلة للاسترجاع أي التكاليف المخصص للدخول في السوق يمكن استرجاعها من طرف الداخليين في السوق) وفي حالة التوازن تبقى إلا شركة وحيدة تنتج بدون ربح؛ مع وجود نفس دوال الطلب ونفس الإيرادات الحدية للمحتكرين، وبافتراض أن المحتكر في أحد البلدين يتحمل تكاليف تفوق البلد الآخر، أي أن منحنى تكاليفه المتوسطة يقع فوق منحنى البلد الأخر من أجل كل كمية منتجة، وبالتالي فإن سعره يفوق البلد الأخر

1 Patrick A.Messrlin, op cit , p236.

2 Christian Aubin ,Philippe Norel, op cit, p67.

وكميته تقل عن البلد الأخر؛ إذن بافتراض أن كلا البلدين يمارسان التبادل الدولي، فإن كلا السوقين يشكلان سوق واحدة، وعليه فإن الشركة الأكثر تنافس هي الوحيدة التي تعرض سلعتها، وذلك لكون سعر سلعتها أقل من البلد الآخر عند فتح الحدود، ومادام أن السوق متنازع فيه فإن هذه الدولة تنتج كميات بحيث لا تتحصل على أي ربح؛ وهذا نظرا لوجود وفورات الإنتاج والتي تتمثل في تخفيض المستمر في التكاليف المتوسطة، وبالتالي فإن سعرها أقل من حالة عدم فتح الحدود. ما يمكن أن نستخلصه من هذه الحالة هو ظهور محتكر على المستوى العالمي، مع رفع الكميات المنتجة والتي تؤدي إلى خفض السعر وعليه فإن المستفيد الوحيد هو المستهلك.

بيد أن الشركة الأخرى مجبرة على إيقاف نشاطها.[1]

الحالة الثانية: احتكار الأقلية

يتمحور التحليل حول سوق سلعة واحدة في نموذج لدولتين متشابهتين، حيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي فإن كل شركة تزود سوقها مع تعظيم ربحها الاحتكاري، ونظرا للتشابه التام لدولتين فإن ذلك يؤدي إلى تساوي الأسعار والكميات المنتجة، وفتح الحدود يؤدي إلى ظهور سوق عالمي للاحتكار الثنائي؛ بافتراض أن كل شركة تختار إنتاجها كمتغيرة إستراتيجية تسمح لها من تعظيم ربحها، ومع افتراض أن الكمية المنتجة من طرف الأخرى معطاة، وبإدخال فرضية تجزئة الأسواق فإن تجزئة سوق التوازن الاحتكار الثنائي تقع ما بين الشركتين، أي أن المنتجين ينظرون إلى الدولتين التي يبيعون فيها كسوقين مستقلين؛ وبالتالي فإن كل شركة تمنح نصف سوقها الأصلي ونصف سوق الخارجي، وعليه فإنه يوجد تبادل متقاطع للسلعة.[2]

1 من أجل المزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

-Bernard Guillochon, op cit, p100-104.

2 Christian Aubin, Philippe Norel, op cit p66-68.

ثانياً: التبادل الدولي وتنوع المنتوجات

يعود أصل تحليل التبادل الدولي وتنوع المنتوجات إلى كل من الاقتصادي " ادوارد شمبرلن(1933)Edward Chamberlin" والاقتصادي " هارولد هوتلنيق (1929)Harold Hoteling ، لدراستهم لتنوع المنتوجات؛ غير أن التحليل الأول يتعلق بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتوج، أما التحليل الثاني يتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتوج، وانطلاقا من هذين التحليلين ظهر التحليل" الشمبرلن الجديد" (Néo-chamberlin) وعلاقته بالتبادل الدولي، والتحليل هوتلينق الجديد (Néo-hotling) والتبادل الدولي.[1]

1- التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتوجات

قام الاقتصادي كريقمان (Krugman) ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي والتبادل الدولي، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتوجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتوجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل "n" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "n" وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير وتكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتوج وحيد ذات نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل؛ وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فإن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في: [2]

- انخفاض سعر كل نوع من المنتوجات، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.

1 للمزيد من التفصيل في المراحل التي مرت بها التحليلين أنظر:

Michel Rainelli, op cit, p45-46 et p51-p53.

2 Antoine Bouet, op cit,p142-143

- الزيادة في عدد أنواع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

2- التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتوجات

قام الاقتصادي "كلفين لانكاستر(1980)Kalven Lancaster " [(*)] بربط التحليل " هوتلينغ الجديد" بتبادل الدولي، حيث يرتكز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج؛ تسمح من الحصول على أحس توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب، يأخذ "لانكاستر" دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي؛ وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي، وعليه فإن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق وإلى اختفاء بعض الشركات؛ غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات. إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج(نظرا إلى وفورات الحجم) وإلى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح؛ وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي ما يلي:[1]

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على منتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.

(*) كالفين لانكاستر (Kalven Lankaster) (1924-1999): أستاذ بجامعة كولومبيا، متخصص في دالة الإنتاج والنمذجة.

1 Michel Rainelli, op cit, p54-55.

3- تقييم لنموذج المنافسة الاحتكارية (تنوع المنتوجات)

يؤدي كل من نموذج " كرقمان ولانكاستر" إلى نفس النتائج، والمتمثلة في خفض سعر المنتجات وزيادة حجم أنواع السلع المستهلكة، وعلى إمكانية التبادل الدولي في حالة دول متشابهة، وأنه مربح للمستهلك؛ بالإضافة إلى كون نموذج المنافسة الاحتكارية يشكل تحليل أساسي في تفسير التبادل الدولي للسلع المتقاطعة؛ بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نوسع هذا التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في العوامل النسبية ما بين الدول من أجل تفسير في آن واحد التبادل الدولي للسلعة ذات نفس النوع أي السلع المتقاطعة وتبادل السلع المختلفة.[1]

1 Christian Aubin, Philippe Norel, op cit, p71.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل وتسليط الضوء على التجارية الخارجية والنظريات المفسرة يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الشروط في الدول الأعضاء هذه الشروط منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، وتعدد الأسباب والدوافع وراء قيام التكتلات من دوافع اقتصادية وسياسية إلى دوافع اجتماعية؛

شغلت التجارة الدولية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي حيث عالج العديد من المدارس الاقتصادية التجارة الدولية وأسباب قيامها منها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسكية والنظريات الحديثة منها نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة منتوج.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدان الاتحاد الأوربي

(2016-2000)

تمهيد:

في التاسع من ماي 1950 كان ميلاد الاتحاد الأوربي وهذا بتوحيد الفحم والصلب في كل من فرنسا وألمانيا، ليصبح حاليا مكونا من 28 بلد بانضمام كرواتيا في 1 جويلية 2013، يهدف هذا الأخير إلى الرفع من القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج المختلفة لبلدان المجموعة الأوروبية نتيجة اتساع السوق الداخلي للمجموعة، كما ويقوم بتخفيض نفقات الإنتاج خاصة مع إزالة العقبات؛ وتعظيم الاتجاه نحو تكوين مؤسسات أوربية متعددة الجنسيات لتلعب دورا أكثر فعالية وتأثيرا في الاقتصاد العالمي، أما فيما يخص المؤسسات الناشطة فتقوم بإعادة تنظيمها لزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي، لتصبح اليوم مؤسساتها من أهم المؤسسات العالمية إن تقوم بتغطية نسبة كبيرة من التبادلات الدولية العالمية، وهذا بصادراتها في مختلف الصناعات. وفيما يلي سيتم دراسة بعض من أهم المحددات التجارية الدولية التي تفسر تبادلات بلدان الاتحاد الأوربي في إطار النظريات الحديثة والمتمثلة في المنافسة الاحتكارية المسافة، الحجم، الإنتاجية، البيئة التعاقدية وتكاليف النقل.

وسنحاول في هذا الفصل محاولة إسقاط المحددات الحديثة للتجارة الدولية على بلدان الاتحاد الأوربي، من خلال مبحثين جاء الأول بعنوان مسيرة الاتحاد الأوربي من جماعة الفحم والصلب إلى الاتحاد الأوربي، أما الثاني فكان حول إسقاط المحددات الحديثة للتبادلات الدولية على دول الاتحاد الأوربي.

المبحث الأول: مسيرة الاتحاد الأوربي من جماعة الفحم والصلب إلى الاتحاد الأوربي

تعود جذور تكون الاتحاد الأوربي في بداية الأمر إلى التعاون الاقتصادي الأوربي الحاصل بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي ستة 1948، إذ تولت هذه الأخيرة تخصيص معونة مشروع مارشال وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية، غير أنه قد حدث تفكك بسرعة للحصص وقيود المدفوعات على التجارة داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في الخمسينيات، وقد جادل كثير من القادة الأوروبيين على أن التكامل الاقتصادي هو الذي سيمكن أوروبا من الالتحاق بالاقتصاديات القارية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فبالتكامل الاقتصادي ستخلق أسواق كبيرة وتنافسية الغني هي شرط ضروري للإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم وسيكون هناك تحفيز لتخصيص أكثر كفاءة للعمل، الموارد ورأس المال، وليصبح هذا الاتحاد مؤخرا في 1 جويلية 2013 مكونا من 28 بلد بانضمام كرواتيا [1].

المطلب الأول : مراحل تطور الاتحاد الأوربي :

مر الاتحاد الأوربي بعديد المراحل نختصرها فيما يلي :

أولاً: اتحاد البينولوكس

عقدت كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ في 29 أكتوبر 947م اتفاقا جمركيا كان أول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي بينها، وأول تجربة تكامل أوروبي ألفيت بموجبه الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورغ من جهة وهولندا من جهة أخرى على حين طبقت تعريفة جمركية واحدة على الواردات من الدول الأخرى، وفي

1 صدام مرير الجميلي: الاتحاد الأووبي ودوره في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص38.

1جويلية 1950م أزيلت القيود التجارية ووحدت السياسة الجمركية، واتبعت الدول الثلاث سياسية جمركية موحدة نحو العالم الخارجي[1]

ثانياً: المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:

والتي تأسست سنة 1948 عندما أعلن جوج مارشال وزير خارجية الو م أ عام 1947م عن ضرورة قيام دول أوربا بالتعاون الاقتصادي فيما بينهما لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية وهو ما يعرف بمشروع مارشال*[2]، لإعادة بناء أوروبا، وقد أسفر ذلك عن تكوين هذه المنظمة، بتوقيع 16 دولة أوروبية مستفيدة منها اتفاقيتها المنعقدة حيث عملت هذه المنظمة خلال السنوات الأربعة التي حددها مشرع مارشال على تنسيق سياسات الدول الاقتصادية يفرض الوصول إلى أفضل وسيلة لدفع عملية الإنتاج والوصول إلى الاستقرار مما ساعد في زيادة نسبة التجارة البينية، وارتفاع الإنتاج الصناعي مما زاد بدوره نسبة الصادرات إلى الدول الأخرى وبالموازاة مع ذلك تم التوقيع على معاهدة بروكسل 1948م بهدف تحقيق التعاون العسكري بين كل مذ فرنسا والمملكة المتحدة- وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ [3]، وبسبب تزايد الشكوك والنيات السوفياتية تجاه أوروبا الغربية تم تدعيم التعاون العسكري بالتوقيع على معاهدة طف شمال الأطلسي سنة 1949م والتي ضمت بالإضافة إلى اتفاقية بروكسل عدد أخر من الدول الأوروبية، وكذلك الوم أ، وكندا، إذ شهد العام نفسه أنشاء مجلس أوروبا لتحقيق

1 محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومفرزاتها لتكامل العربي، ط1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 527.

*هو مشروع أعلن عنه كاتب الدولة الأمريكية للخارجية جورج مارشال بتاريخ 05 جوان 1947 إذ يمثل مساعدات اقتصادية لكل الدول المتضرر في الحرب العالمية الثانية، وقد قدرت هذه المساعدات د 12.9 مليار دولار وهي لإعادة بناء أوروبا الفردية على مدى 10 سنوات (أنظر : جيفري نوينهام وغراهام افغانز : قاموس بينغوين للعلاقات الدولية، عنابة، 2009، ص 309—309).

3 محمد محمود الإمام: مرجع سابق، ص 528

عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية، أهمها حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في أوروبا[1].

ثالثاً: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

وقد جاء اقتراح اجان مونيه مفوض التخطيط الفرنسي ورعي الدعوة لتوحيد أوربا بإقامة جماعة الفحم والصلب، وأطلق عليه خطة شومان[2] التي طرحت بتاريخ 9 ماي 1950والتي تم التوقيع عليها عام 1951م وقد شملت 04 دول إضافة للدولتين المؤسستين لها وهما فرنسا وألمانيا وهي إيطاليا بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، إذ مثلت هذه الجماعة تطور أساسيا في هوية أوروبا الغربية تقوم على أساس التعاون السلمي والمصلحة المتبادلة، ولقد كان الهدف من هذه الجماعة هو السعي لإنشاء سوق مشتركة على مستوى القار الأوروبية كخطوة لقيام جماعة اقتصادية تتبنى سياسات اقتصادية وهنا كانت الفكرة هي إنشاء جماعة الفحم والصلب، التي يمكن الانطلاق منها إلى قطاعات أخرى بعدها وقد اختير الفحم والحلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب ومن ثمة فان وضعهما تحت إشراف مشترك سيحول دون استخدامهما من إحدى الدول لمحاربة دولة أخرى، هذا كما تجدر الإشارة إلى أن النشاط الفعلي لهذه الجماعة بدأ في تموز 1952، بتحرير تحار الفحم الحجري والحديد والصلب ملغية بينها الحواجز محددة لكميات الاستيراد والتصدير، فبعد أن دعت هذه المعاهدة إلى إنشاء مؤسسات أوروبية مشتركة لتكون هذه المعاهدة بالفعل مثلا يحتذى به

1عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003 ، ص 122.

2 ولد شومان في لوكسمبورغ عام 1886، عمل كمحامي ثم التحق بالجيش الالماني فاشترك بالحرب العالمية الأولى وبعدها أصبح مواطن فرنسي، والتحق بالمقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، وقد ساعد هذا الأخير في إبرام اتفاقية المنظمة الأوروبية للفحم والصلب وفي عام 1955 أصبح شومان رئيسا للحركة الأوروبية، وعام 1957 أنتخب كرئيس للبرلمان الأوروبي، توفي عام 1963 بمدينة متيز الألمانية.

للمشاركة في المواد والأسواق معا، على صعيد محصور وتحت مراقبة سلطة مختصة وبذلك يمكن اعتبارها الشرارة التي أطلقت السوق الأوروبية المشتركة[1].

رابعاً: المجموعة الأوربية للدفاع:

وقد تزامن فكر إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم واصلب مع فكر أخرى طرحتها روسيا وهي إنشاء 11 مجموعة الدفاع الأوربي، فمع تزايد التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب واندلاع الحرب الكورية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على الدول الأوروبية للقبول بفكر إنشاء جيش ألماني للمساهمة في الدفاع عن المعسكر الغربي وهي فكرة كانت تلقى رضا من العديد من الدول الأوربية، وخاصة فرنسا للخروج من هذا الموقف [2]، سمحت بإنشاء جيش وطني لألمانيا مع إخضاع القوات الأوروبية سلطة فوق وطنية حتى لا تنفرد ألمانيا بسياستها العسكرية وتسيطر مفوضية الجماعة[3].

خامساً: معاهدة روما

وعلى الرغم من أن انهيار جماعة الدفاع الأوروبية كان انتكاسة شديدة، فإن الثقة في الجماعة الأوربية ذاتها كإطار للعلاقات العملية بين الدول الأعضاء قد نمت وكان هذا كحافز قوي لإعادة تدشين عملية تطويرها[4]، ونتيجة النجاحات التي تحققت على صعيد التعاون في قطاع الفحم الحجري والصلب كان لا بد من التفكير بخطوات

1 أحمد حسن صالح قادر: ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، ط 2، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2013 ، ص 269.

2 صدام مرير الجميلي : مرجع سابق، ص40.

3أحمد حسن صالح قادر: ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2013، ص269.

4محمد محمود الإمام: مرجع سابق، ص 528.

متقدمة تطال جوانب أخرى من جوانب العمل الاقتصادي تدفع إلى الأمام مسيرة الوحدة الأوروبية من خلال تأسيس سوق أوربية مشتركة[1].

فقد تم بتاريخ 25 مارس 1957 التوقيع من طرف كل من بلجيكا ولوكسمبورغ إيطاليا هولندا، فرنسا، ألمانيا على اتفاقيتي روما:

الأولى : خاصة بإنشاء جماعة اقتصادية أوروبية.[2]

الثانية: خاصة بإنشاء مجموعة أوروبية للطاقة النووية

ولقد دخلت المعاهدتان الجديدتان حيز التنفيذ في الأول من جانفي 1957م، وفي الوقت الذي همشت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية صارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي الأساس لتطوير الجماعة الاقتصادية المستقبلية، وقد كانت هذه الأسرة الاقتصادية تركز على هيكلة نصف اتحادية مستقلة عن الحكومات والمصالح الخاصة وبرلمان أوروبي، مجلس وزراء لجنة مركزية ومحكمة الاتحاد الأوربي بعدة مراحل في تكوينه [3] .

وتجدر الإشارة إلى أن معاهدة روما قد تعرضت إلى العديد من التعديلات، التي يمكن ذكرها من خلال الجدول الموالي:

1 جون بيندر وسايمون أشروود، مرجع سابق، ص ص21—22.

2 سمير صارم، مرجع سابق، ص 77.

3 حسين بوقار: التكامل في العلاقات الدولية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 42

جدول 2-1: معاهدة روما والمعاهدات المكملة لها

المعاهدة	المكان	التاريخ	تاريخ النفاذ
معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية واليورانيوم	روما	1957/3/25	1958/1/1
قرار تسمية الجمعية البرلمانية الأوروبية	ستراسبورج	1958/3/21	1958/3/21
قرار تسمية الجمعية البرلمان الأوربي	ستراسبورج	1962/3/30	1962/3/30
إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث	بروكسل	1965/4/8	1967/7/1
معاهدة خاصة بالمواصلة من التمويل الذاتي	بروكسل	1970/4/22	1971/1/1
معاهدة انضمام ايرلندا وبريطانيا والدنمارك	بروكسل	1970/4/22	1971/1/1
معاهدة الموازنة الثانية	بروكسل	1970/4/22	1977/6/1
	بروكسل	1976/9/20	1979/7/17
قرار البرلمان بإطلاق اسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورج	1978/2/16	1978/2/16
معاهدة انضمام اليونان	أثينا	1979/5/28	1981/1/1
معاهدة انضمام اسبانيا والبرتغال	مدريد، لشبونة	1985/6/12	1986/1/1
القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لوكسمبورج	1986/2/17	1987/7/1
	لاهاي	1986/2/28	
اتفاقية شنجن لحرية انتقال الأشخاص (5 بلدان)	شنجن	1985/6/14	1995/3/26
ميثاق شنجن بحرية انتقال الأشخاص	شنجن	1990/6/19	
معاهدة إنشاء الاتحاد الأوربي	ماستريخت	1992/2/7	1993/11/1
معاهدة عضوية السويد، وفنلندا والنمسا	كورفو	1994/6/24	1995/1/1
معاهدة تعديل معاهدات الاتحاد والجماعات	أمستردام	1997/6/17	1999/5/1

المصدر : محمد محمود الإمام، الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي الدروس المستفادة للتكامل العربي_، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998 ، ص133.

سادساً: معاهدة ماستريخت:

جاءت المعاهدة كتعديل جوهري لمعاهدة روما والتي تم التوقيع عليها في اجتماع المجلس الأوربي بمدينة ماستريخت الهولندية بتاريخ 11 ديسمبر 11991وخلالها تم الاتفاق على تحويل السوق المشتركة من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة وبالتالي فان معاهدة ماستريخت واتفاقية الوحدة الأوروبية أسفرت عن اتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على تكثيف أواصر التعاون بين الشعوب المعنية، بل امتدت بنود الاتفاقية لتشمل الجوانب الااقتصادية والمالية والأمنية وعلى السياسة الخارجية، وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية هذه التوصل إلى اتفاق ينشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية، وبشأن الاتحاد السياسي، وبالتالي فإن تاريخ عقد هذه الاتفاقية بات يعد منعطفا تاريخيا لعلاقات تعاون نما تدريجيا على مدى العقود الأربع الماضية[1].

ويمكننا القول يأن اجتماع ماستريخت الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقيه الاتحاد الأوربي والتي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 7 فيفري 1992، وأصبحت سارية المفعول منذ 01 نوفمبر 1993، وذلك بعد الاستفتاء الشعبي عليها بعض الدول الأعضاء[2].

وقد حددت اتفاقيه ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في

1-**المرحلة الأولى** (1990 — 1994): وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بدن الدول الأعضاء بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزي والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

1سالم نونغي النجفي وآخرون: الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 165.

2هشام صاغور : السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط، الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، مصر، 2010، ص 60 – 59

2-**المرحلة الثانية** (1995-1998): وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، وتقسيم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق جملة من الشروط كأن لا يزيد معدل التضخم عن 1.5 بالمئة من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2 بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وأن تحرر أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، وتطبيق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على ألا تزيد قيمة الدين العام عن 60 من هذا الناتج[1].

3-**المرحلة الثالثة** (1999 — 2002): وتهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للسوق الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدر 4 مليار إيكو وتبلغ حصة ألمانيا 25%.

ومن خلال هذه المراحل نلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوربي يتأهب للدخول في استكمال مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية[2] .

وكون اتفاقية ماستريخت أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما فقد تضمنت في طياتها عدة مستجدات :

- إنها عملية تقسيم القار الأوروبية ؛

أنها وسعت اختصاصات المجموعة الأوروبية لتشمل التربية والصحة وحماية المستهلك الخ؛

1صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص 43.

2 المرجع نفسه، ص 43.

- السعي لتعزيز التعاون في حقل السياسة الاقتصادية وذلك بإنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي وذلك على عدة مراحل تنتهي بإقامة البنك المركزي الأوربي ستة 1999 ليتحكم في إصدار العملة الموحدة اليورو وحددت شروط الانضمام إلى هذه الوحدة؛
- الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى عن طريق خلق تنظيمي موحد؛ المواطنة المشتركة؛
- تنفيذ سياسات خارجية مشتركة وخلق إتحاد وثيق بين الأوروبيين[1].

سابعاً: معاهدة أمستردام 1997 :

رافق وضع اتفاقية ماستريخت جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدية وسياسات تغطي القضايا الاجتماعية وحثت على بدء إجراءات تمكين دول أوروبا الشرقية من الانضمام للإتحاد الأوربي لكن نجد الشخصيات الأكثر فدرالية في الحكومات رأت أن هذه المعاهدة لم تقطع شوطا كافيا لأنهم كانوا يريدون إضفاء مزيد من الفاعلية والديمقراطية على الاتحاد، في ظل الإصلاحات النقدية الجديدة الحاسمة، والتوقعات بمزيد من التوسع لذا تلا معاهدة ماستريخت عام 1992 مؤتمر حكومي دولي آخر تمخض عنه معاهدة أمستردام التي وقعت في تاريخ 2 نوفمبر 1997 التي دخلت حيز التنفيذ في1999م[2]، حين تمثل هذه المعاهدة تحدثت اتفاقية ماستريخت للتحضير لتوسعة الاتحاد الأوربي لكي يضم كل من دول أوروبا الشرقية كما أنها عززت الفصل الاجتماعي[3]، بالاتفاقية الذي تضمن قانونا حول التوظيف والتمييز[4] .

كما نصت على إنشاء منطقة للأمن والحماية والعدالة فيما تم فيها تسهيل حرية الحركة والانتقال وتعزيز التعاون القضائي والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء[5].

---

1 هشام صاغور، مرجع سابق، ص ص 59 ، 60.

2هشام صاغور، مرجع سابق، ص 63.

3 جون بيندر وسايمولن أشروود، مصدر سابق، ص 36

4 محسن الندوي، مرجع سابق، ص 329.

5هشام صاغور، مرجع سابق، ص 62.

- نصت على ضرورة التعاون المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك.
- توسيع السلطات التشريعية للبرلمان الأوربي من خلال المشاركة في اتخاذ القرار نصت المعاهدة على توقيع بعض العقوبات في حالة حدوث أي مخالفة للمبادئ الأساسية للإتحاد وبخاصة في مجال احترام حقوق الإنسان، تقوية وتدعيم السياسة الاجتماعية للاتحاد[1].

ويمكن القول أن هذه المعاهدة الحديدة أتت بعدة قرارت نلخصها فيما يلي :

- إخضاع أي قرر يرفع الرقابة على الحدود أو باتخاذ الإجراءات موحدة تتعلق بالهجرة واللجوء السياسي للاجتماع في السنوات الخمس القادمة؛
- توسيع دور الشرطة الأوروبية لمعاهدة الشرطة الوطنية في مواجهة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية؛
- التزام الحكومات الأوروبية بالتنسيق لوضع خطط من أجل إيجاد فرص عمل جديدة وتمويله من موارد الاتحاد بهذا الفرض؛
- عدم التمكن من دمج إتحاد أوروبا الغربية في الاتحاد الأوربي ومع ذلك فالمعاهدة تتيح للإتحاد الطلب من هذه المنظمة بالتدخل للقيام بمهمات إنسانية؛
- الحفاظ على تركيبة الاتحاد الأوربي التي تضم (20) مفوضا واحد لكل دولة صغيرة واثنين لكل دولة كبرى، مثل فرنسا وبريطانيا إلى حين توسيع الاتحاد[2].

1صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص 48.

2محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 582.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوربي

يقصد بمؤسسات صنع القرار الأوربي تلك الأجهزة الفاعلة التي تقرر وتنفذ السياسات العامة في الاتحاد الأوربي فعملية اتخاذ القرار تعكس إلى حد بعيد العوامل التي توجه صانع القرار عند محاولة تفاعله مع الواقع الدولي بواسطة سلسلة الإجراءات التي تتخذها الوحدة التنظيمية التي تتصرف باسمها وتعكس كذلك اتجاهات وتصورت الدول وكذا الرسائل التي تستعملها للدفاع عن مصالحها اتجاه الأطرف الدولية الأخرى وهي :

أولاً: المجلس الأوربي

المجلس الأوربي ليس مؤسسة قائمة بذاتها ولكنه عبارة عن اجتماعات لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي، وفي هذا الإطار لم يجتمع قادة الجماعة في السنوات العشر الأولى لإنشائها إلا ثلاث مرات سنويا، تحت اسم المجلس الأوربي وعقد بالفعل أول اجتماع في دبلن في مارس 1975 واستمرت الاجتماعات مرتين سنويا مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى في الظروف الخاصة.

والمجلس لا يتدخل مباشرة في عملية الإدارة اليومية للاتحاد الأوربي ولكن وظيفته الأساسية هي وضع الخطوط العامة لسياسات الاندماج وعطاء التوجهات العامة لباقي مؤسسات الاتحاد الأوربي وفي هذا الإطار لعب المجلس دور مهما في مسألة توجيه المسائل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية والتنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء خاصة بعد معاهدة ماستريخت.

وتتولى رئاسة المجلس إحدى الدول لمدة ست أشهر تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد للاجتماعات ويكون رئيس حكومتها أو دولتها المتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة وتتخذ فيه القرارت بالإجماع [1] .

1حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة غربيا، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان، دس، ص 193.

أما فيما يتعلق بأسلوب عمل المجلس وطريقة صنع القرارت فيه فيلاحظ أنه يتعذر أن يتخذ المجلس الأوربي ملزمة أو يصدر توجيهات أو يشرع قوانين واجبة التطبيق والنفاذ الفوري وإنما يكتفي في الغالب ببلور توجيهات وسياسات عامة وإصدار بيانات أو ندءات أو توجيهات ولذلك توجد حاجة إلى إجراء تصويت لأن ما يصدر عنه عادة ما يكون محصلة لعملية تفاوضية مستمرة، إضافة إلى هذا فإن الدول الأعضاء هي التي تتولى رئاسة المجلس بالتناوب كل ستة أشهر وفقا لنظام يقرر المجلس بالإجماع وبصبح رئيس هذه الدولة أو رئيس حكومتها هو المتحدث الرسمي باسم المجلس خلال الدور الرئاسة ويتولى التحضير لأعمال المجلس بما في ذلك توجيه الدعوة إلى اجتماعاته خلال تلك الفترة وكانت اجتماعات المجلس تعقد عادة في إحدى مدن الدولة التي ينتمي إليها رئيسه ولكن بعد معاهدة نيس استحدثت نصاً يقضي بضرورة انعقاد كافة اجتماعات المجلس الأوربي في عاصمة الاتحاد بروكسل .

ثانياً: المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوربي وهي بمثابة العصب الرئيسي في الاتحاد الأوربي، حيث شهدت المفوضية الأوروبية دور كبير عبر المسير الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوربي ففي زمن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أطلق عليها اسم السلطة العليا وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار والعصب المساس وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبير من الاستقلال عن الحكومات، أما معاهدة روما فقد أطلقت اسم المفوضية على الموسعة الناظرة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وعند اندماج الجماعات الأوروبية الثلاث أعيدت صياغة الأهداف والوظائف بعد تنامي الدور السياسي على حساب البيروقراطيين ومع ذلك يمكن القول أن هذه المؤسسة لا تزل تشكل العصب الرئيسي لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي .

أما الدول الصغيرة والمتوسطة الباقية مثل هولندا، البرتغال، لوكسمبورغ ... يمثلهم عضو واحد وهدا حسب عدد السكان وهؤلاء الممثلين هم المستقلين والمقتدرين المقتدرين وتكون هذه العهدة القانونية خمس سنوات ولا يجوز للعضو في المفوضية الترشح لعضوية البرلمان الأوربي أو نقلد أي منصب أخر في المؤسسات الأوروبية، وتلعب المفوضية أدوار متعددة منها [1]:

1- **اتخاذ المبادرة:** فهي تنفرد بعملية اقترح تشريعات جديدة بتقديم مقترحات للمجلس وصياغة إجراءات تنفيذها وتوجه عملية التشريع في البرلمان كما تعمل كوسيط لتقريب الآراء أثناء اجتماعات المجلس؛

2-**دور الحارس:** حيث تعمل على تنفيذ المعاهدات والقرارات التي تشكل مكتسبات الجماعة (أي تشريعها) فتتابع أجهزة الجماعة والدول وتشرف على تنفيذ بنود الإجراءات الوقائية ولها رفع الأمر إلى المحكمة العدل في حالة المخالفة؛

3-**دور إداري:** باعتبارها الدرع التنفيذي للجماعة ولها صلاحيات معينة في إدارة قواعد الجماعة وصلاحيات محدودة للتشريع، خاصة في التفاصيل التنفيذية للسياسة الزراعية؛

4-**تمثيل الجماعة:** ويشمل التمثيل لدى دول أخرى أو منظمات دولية وفق تعليمات من المجلس باسم الجماعة بالنسبة إلى قضايا السياسات المشتركة كالسياسات التجارية واتفاقيات التجار والارتباط والانضمام[2].

ثالثاً: البرلمان الأوربي

حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوربي هيئة تمثيلية تعبر عنه إرادة الشعوب الأوروبية وتجسد استمرار دعم

1 محمد محمود إمام، مرجع سابق، ص 541.

2 حسن نافعة، مرجع سابق، ص 207

وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار، ورغم خلو خطة شومان التي أطلقت مشرع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من أي ذكر للبرلمان ضمن الإطار المؤسسي للجماعة إلا أن المفاوضات التمهيدية سرعان ما أكدت إدراك الأبا المؤسسين لأهمية البعد الديمقراطي وحرصهم على أن يتضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكامل هيئة تمثيلية منتحب بالاقتراع المباشر تقوم بوظيفة تشريعية ورقابية حقيقية .

وبهذا فإن البرلمان الأوربي يعتبر أهم هيئات الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى مركزه ستراسبورغ يتكون من قضاة ومحامين كان يتم تعيينهم سابقا من بين أعضاء برلمان الدول الأعضاء، وفي عام 1979 وهو أول انتخاب له وأصبح بذلك يتكون من أعضا منتخبين انتخابا مباشر من قبل دولهم لمدة ستة سنوات وهو يرقب تنفيذ القرارات المجموعة ومدى توافقها مع خصوص معاهدة روما.

ويضطلع البرلمان الأوربي على الموافقة على مسيرة الاتحاد الأوربي كما أنه يستطيع رفضها وفي هذه الحالة فإن إجرا ات تحضير الميزانية تعاد من جديد فندرس من قبل اللجنة الأوروبية لتمر للمرة الثانية على المجلس الأوربي لتصعد إلى البرلمان للموافقة عليها وفي كثير من الأحيان يستعمل البرلمان سلطاته المالية للتأثير في السياسات المشتركة خاصة السياسة الزراعية المشتركة التي تقع تحت الرقابة المباشرة له وتتم الموافقة على المشاريع القانونية بأغلبية الثلثين[1]، التحقيق في الشكاوي المتعلقة بسوء الإدارة في المؤسسات الاتحاد الأوربي كما يعد البرلمان الأوربي هو الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوربي والهدف الأساسي منه توسيع عملية المشاركة في صنع القرار

1 مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1 ، د س ن، عمان، الأردن، ص 91.

في الاتحاد الأوربي ولكن رغم هدا فإن البرلمان ما تزل سلطانه محدودة فهو بالأساس يصطلح بالوظيفة الافترضية فيما يخص الإشراف على أداء المفوضية لوظائفها[1].

رابعاً: محكمة العدل الأوروبية:

تعد محكمة العدل الأوروبية الهيئة القضائية الوحيدة مهمتها مراقبة شرعية القرارات، الأوامر والتوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية تتولى مهمية حل الشكاوي، الدعاوى والخلافات بين أعضاء المجموعة، إن بهذا الأخير تمثل السلطة القضائية داخل المجموعة الأوروبية[2].

خامساً: مجلس المدققين

يمثل من كل بلد عضو واحد ني مجلس المدققين، تتمثل وضيفته في المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، يملك مسئولية مصروفات وإيرادات المجموعة الأوروبية[3].

سادساً: بنك الاستثمار الأوروبى

يعتبر بنك الاستثمار الأوربي الجهاز المصرفي للمجموعة الأوروبية إذ يتألف من البلدان الأوروبية، وتتمثل مهمته في دراسة المشاريع وتمويلها في المجموعة الأوروبية وغيرها ولا سيما الدول النامية.

سابعا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يجسد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتحادا من اتحادات الصناعة وغرف التجارة للبلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية، مما أنه يملك سلطة استشارية في عملية صنع القرار على مستوى هيئات المجموعة الأوروبية.

1مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق، ص 91.

2حسن نافعة، مرجع سابق، ص 179.

3صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص 43.

ثامناً: البنك المركزي الأوربي

يملك البنك المركزي الأوربي سلطة صيغة قانونية وهيو مستقل عن أية سلطة سياسية ويعد كذلك الهيئة التنفيذية للبنوك المركزية الأوروبية للبلدان الأعضاء التي تعتمد على اليورو) البلدان المتبنية للعملة الأوروبية الوحيدة، فهو يتمتع بالصلاحيات التي تمنح عادة لأي بنك مركزي[1].

الشكل 02-01: الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوربي

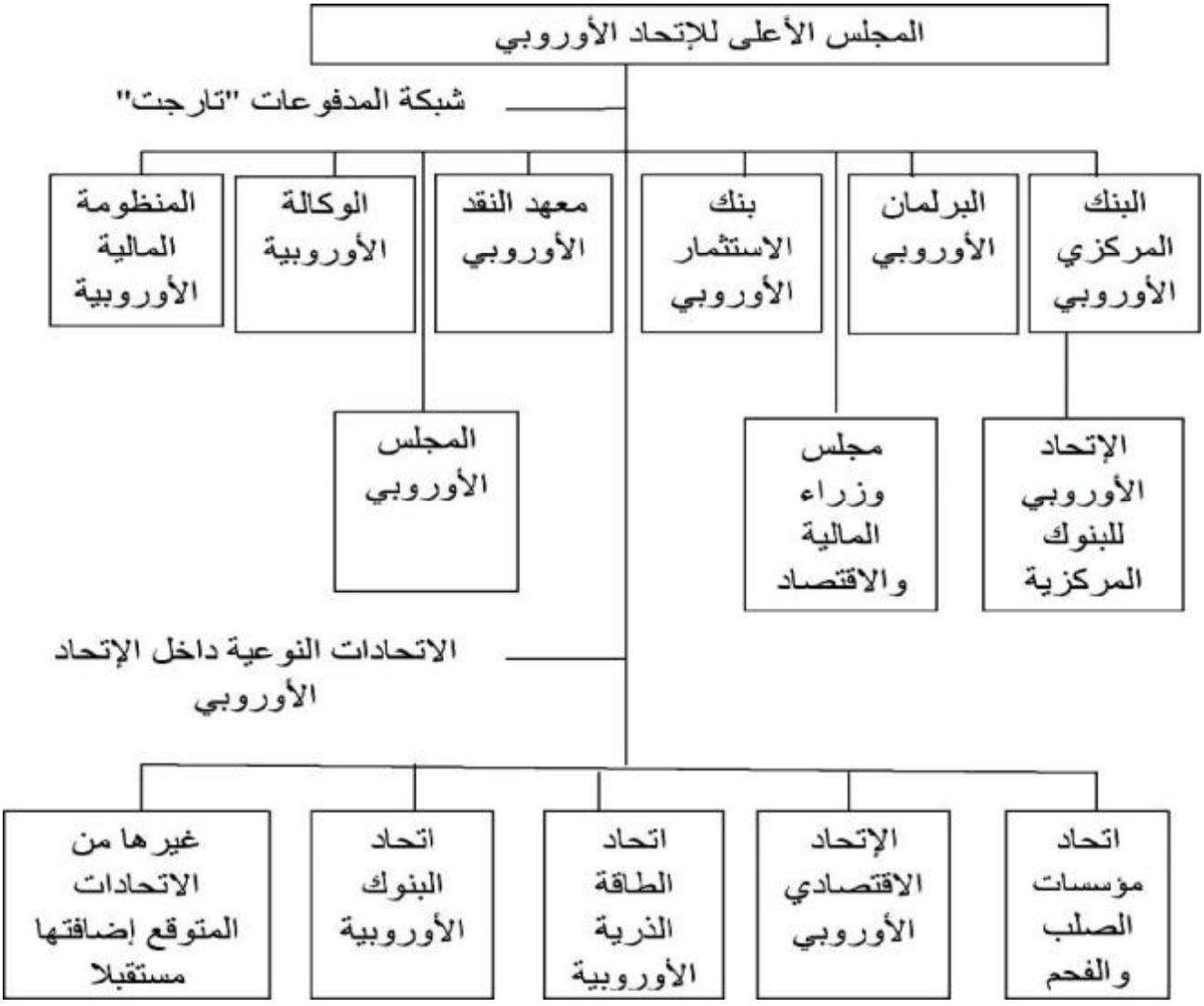

المصدر: هشام صاغور، مرجع سابق، ص 40.

(1)هشام صاغور، مرجع سابق، ص 62.

المبحث الثاني: محددات التبادل التجارية الحديثة في الاتحاد الأوربي

يعد الاتحاد الأوربي من بين التجارب الأكثر نجاحا فيما بخص التكامل الاقتصادي، مما يجعل من التجارة القائمة بين بلدانه 27 أكثر تنظمها. كما أنه يضم البلدان الأكثر ريادة في استعمال التكنولوجيا والبحوث والتطوير، وهذا بزيادة مؤسساته الصناعية والخدماتية في العالم من خلال المنتوجات التي تغطي حصص كبيرة من التبادلات العالمية، كما أن التبادلات التجارية لهذا الاتحاد تحكمها عدة محددات، خاصة المحددات الحديثة للتجارة الدولية المتعلقة أكثر بالمؤسسة).

المطلب الأول : المنافسة الاحتكارية إسقاط على بلدان الاتحاد الأوربي .

تحكم تجارة الاتحاد الأوربي عدة محددات سيتم فيما يأتي إبراز مكانة مؤسسات بلدان الاتحاد الأوربي في إطار المنافسة الاحتكارية، وأثر كل من المسافة والحجم والاتفاقيات الدولية التي تم التعرض لها من خلال نموذج الجاذبية.

أولاً: التبادلات التجارية لبلدان الاتحاد الأوربي في إطار المنافسة الاحتكارية

من خلال إحصائيات السنوات الأخيرة لتجارة بلدان الاتحاد الأوربي الخاصة بالسلع والخدمات) وهذا سواء تعلق الأمر بالتبادلات داخل بلدانه أو مع بلدان بقية العالم اتضح أن بلدان هذا الاتحاد يقوم بتبادلات داخلية (أي بين هذه البلدان) بنسبة كبيرة جدا، بالإضافة إلى خارجية المتجهة والمتأتية من عديد بلدان العالم خارج الاتحاد ن وهذه التبادلات تخص العديد من السلع والخدمات، خصوصا في المنتوجات الصناعية المتعلقة بإنتاج السيارات، إنتاج الألبسة، والمنتوجات الإلكترونية...إلخ.

الشكل 02 - 02: أهم الدول المستوردة للسلع سنة 2016

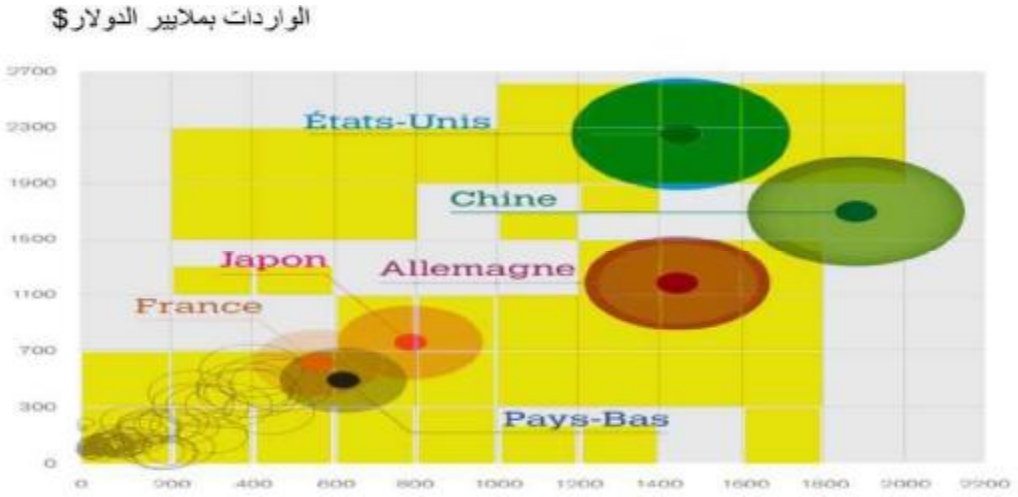

Organisation Mondiale Commerce OMC, « Statistiques du : commerce international 2016 », www.wto.org/statistiques, P 15

يظهر الشكل أهم البلدان المستوردة والمصدرة للسلع والخدمات في 2016 والمتمثلة في الولايات المتحدة، الصين، ألمانيا، اليابان وفرنسا، ومن خلاله يبرز جليا أن بلدان الإتحاد الأوربي من البلدان التي تحتل الصدارة ألمانيا، فرنسا وهولندا؛ والذي يمكن تفسيره أن مؤسسات بلدان الاتحاد الأوربي ورغم المنافسة الشديدة بينها وبين العديد من مؤسسات بلدان العالم كالولايات المتحدة إلا أننا نجدها تحتل المراتب الأولى في التجارة العالمية من خلال سلعها وخدماتها. وفيما يلي سيتم عرض تطور تجارة الاتحاد الأوربي.

الجدول رقم02 -02 : تطور تجارة السلع والخدمات في الاتحاد الأوربي في الفترة 2007 – 2016

الوحدة : مليون دولار

	2015 – 2007		2015		2016	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
السلع	7	7	12	13	17	17
الخدمات التجارية	7	6	4	2	11	9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة www.wto.org

نلاحظ من خلال الجدول أن تغير تطور تجارة السلع والخدمات من خلال صادرت وواردات الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2007 – 2016 كان منخفضا وهذا يرجع إلى أزمة اليونان 2008 بآثارها التي مست كامل الاتحاد الأوربي، بلغت نسبة لتطور صادرات وواردات السلع والخدمات ما يقارب 7 % لتشهد فيما بعد سنتي 2010،2011 زيادة من جديد، وبالخصوص في تجارة السلع فقد بلغت نسبة تطور تجارتها حوالي 12 في سنة 2010 ونسبة 17 %خلال سنة 2011 وهذا على حد سواء إذا ما تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، أما تجارة الخدمات فسجلت انتعاشا من جديد وبسرعة وهذا إذ ما قارنا نسبة تطورها سنة 2010 الغني كانت 4 %صادرات و2 %واردات لتبلغ سنة 2011 نسبة 11 %فيما بخص الصادرات و9% فيما بخص الواردات.

الجدول رقم02 - 03 : واردات الاتحاد الأوربي من المواد الزراعية، المحروقات والمواد

الوحدة : مليون دولار

	القيمة 2016	التغير السنوي / 2015	التغير السنوي 2016
المواد الزراعية	5761	5	33
المحروقات	19802	10	67
المواد المصنعة	16445	2	38

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة www.wto.org

واردات الاتحاد الأوربي من المحروقات تمثل القيمة الأعلى ضمن مجموعة الواردات المتجهة نحوه (لعدم توفرها عليها)، لتليها المواد المصنعة(خصوصا تجارة داخل الفروع) بقيمة أيضا كبيرة؛ أما فيما يتعلق بقيمة المواد الزراعية فتمثل نسبة قليلة لاعتماد بلدان الاتحاد الأوربي على نفسها بصفة كبيرة فيما يخص هذه المواد .

الشكل رقم02 - 03 : واردات الاتحاد الأوربي من المواد الزراعية، المحروقات والمواد

من خلال الشكل يظهر أن لبلدان الاتحاد الأوربي حصة مساوية ل 31 %من الواردات العالمية للمحروقات في سنة 2017، ممثلا بذلك المستورد الأول للمحروقات ومتصدرا القائمة لتليه يمما بعد في مرتبة ثانية الولابيات المتحدة وفي مرتبة ثالثة الصين. إن بلغت نسبة الواردات من المحروقات الخاصة بالإتحاد الأوربي حوالي 992.2 مليار دولار $ في حين بلغت قيمة واردات منتوجات الصناعة الاستخراجية 271.9 مليار دولار، تستورد بلدان الاتحاد الأوربي هذا القدر الهائل من المحروقات وهذا لأنها ضرورية بالنسبة لها ولأنها لا تحوي عليها، لتقوم يمما بعد بتحويلها من صنفها الخام إلى عدة مشتقات، وهذا لتوفرها على مؤسسات ذات تكنولوجيات عالية ويد عاملة جد مؤهلة ومتخصصة .

المطلب الثاني: نموذج الجاذبية والتبادلات التجارية لبلدان الاتحاد الأوربي

يعد نموذج الجاذبية من النماذج التي تم إجراء العديد من الأبحاث والدراسات حوله في الفترة الأخيرة، وهذا من أجل تفسير المحددات التي تتحكم التبادلات التجارية عبر العالم ويعتبر الاتحاد الأوربي من أبرز الحالات التي تم دراستها.

الجدول رقم 02 - 04 : قيمة صادرات وواردات الاتحاد الأوربي داخل بلدان الاتحاد الأوربي وخارجه

الوحدة : مليار دولار

السلعة			2013	2014	2015	2016
المواد الزراعية	صادرات	داخل EU 27	174774	316888	381984	438693
		خارج EU 27	55616	94136	108883	127631
	واردات	خارج EU 27	78952	124310	150107	173053
المواد الغذائية	صادرات	داخل EU 27	143213	266703	322376	376238
		خارج EU 27	46174	75787	88179	104808
	واردات	خارج EU 27	57170	96901	118142	140414
المحروقات	صادرات	داخل EU 27	69486	195489	209028	296337
		خارج EU 27	26509	73167	86487	118250
	واردات	خارج EU 27	148790	426424	459143	653934
المواد المصنعة	صادرات	داخل EU 27	1345.41	2457.53	2850.88	3047.57
	واردات	خارج EU 27	615.86	1015.63	1194.36	1287.45
أجزاء الالكترونيات للتجميع	صادرات	داخل EU 27	36440	37136	37541	38671
		خارج EU 27	22353	25867	27109	26877
	واردات	خارج EU 27	39219	34099	34607	41467
منتوجات السيارات	صادرات	داخل EU 27	216416	394352	475693	468178
		خارج EU 27	70764	144036	169189	187208
	صادرات	خارج EU 27	32091	64986	77195	78168
النسيج	صادرات	داخل EU 27	41170	52310	58095	56035
		خارج EU 27	15567	21536	23751	24172
	واردات	خارج EU 27	16222	23927	27385	27927
الألبسة	صادرات	داخل EU 27	43286	70538	80340	84658
		خارج EU 27	12954	20899	24764	27717

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة www.wto.org

نسبة كبيرة من تجارة بلدان الاتحاد الأوروبي هي تجارة داخل بلدانه وهذا سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، في حين أن نسبة تصدير بلدان الاتحاد نحو بقية بلدان العالم للسلع والخدمات فتمثل نسبة قليلة، وهذا يرجع كما تم تفسيره من قبل نموذج الجاذبية إلى عدة عوامل كعامل المسافة، الحجم والاتفاقيات التجارية وغيرها من العوامل.

الجدول رقم 02- 05 : قيمة صادرات وواردات الاتحاد الأوربي 27 المتجهة نحو بقية العالم وداخله

مليار دولار

			الحصة	التغير السنوي
خارج الاتحاد الأوربي 27 بلد نحو بقية العالم	صادرات	2133	14.9	19
	واردات	2350	16.2	17
داخل الاتحاد الأوربي 27 بلد فيما بينها	صادرات	3905709	64.7	16
	واردات	3905709	62.4	16

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العالمية للتجارةwww.wto.org

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أن صادرات الاتحاد الأوربي نحو البلدان الأعضاء فيه من السلع تمثل حوالي 65% من إجمالي الصادرات، وهو ما قيمته 3905709 مليار دولار، وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بالصادرات المتجهة نحو بقية العالم أما الواردات والتي سجلت حوالي نسبة 63 % من الواردات المتأتية من البلدان الأعضاء في حين أن الواردات والصادرات المتجهة والمتأتية من بقية العالم تمثل نسبة ضعيفة جدا فهي حوالي 16.2 % و14.9 % علي التولي، أي ما يعادل 2350 مليار دولار 2133 مليار .

جدول 02- 06 صادرات وواردات الخدمات التجارية المتجهة خارج الاتحاد الأوربي 27 بلد نحو بقية العالم وداخله

		القيمة مليار دولار	الحصة	التغير السنوي
خارج الاتحاد الأوربي 27	صادرات	784	24.7	11
	واردات	644	21.1	9
داخل الاتحاد الأوربي 27	صادرات	3174.089	75.3	11
	واردات	3052.13	78.9	9

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على إحصائيات المنظمة العالمي للتجارةwww.wto.org

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أن صادرات الاتحاد الأوربي نحو البلدان الأعضاء فبيه من الخدمات التجارية تمثل حوالي 75.3% من إجمالي الصادرات، وهو ما قيمته 3174.089 مليار دولار، وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بالصادرات المتجهة نحو ببقية العالم. أما الواردات والتي سجلت حوالي نسبة 78.9 % من الواردات المتأتية من البلدان الأعضاء، في حين أن الواردات والصادرات المتجهة والمتأتية من بقية العالم تمثل نسبة ضعيفة جدا فهي حوالي 21.1 % و24.7 %علي التولي أي ما يعادل 644 مليار دولار 784 مليار دولار).

ومن خلال الجدولين السابقين يظهر أن الاتحاد الأوربي يعتمد بنسبة كبيرة على أعضائه من أجل الواردات وكذلك في تسويق منتجاته من خلال النسبة العالية للصادرات ففيما ينص كل من عنصري الحجم والمسافة، تم دراسة أهم الشركاء التجاريين لأحد بلدان الاتحاد الأوربي فرنسا، ليظهر أن كل من ألمانيا، بلجيكا، ايطاليا، اسبانيا، المملكة المتحدة أهم خمس شركاء تجاريين لفرنسا في إطار تطبيق نموذج الجاذبية ؛ وهذا راجع من جهة إلى أن هذه البلدان متقاربة جغرافيا مع فرنسا (عامل المسافة) ومن جهة أخرى عموما تمثل اقتصادياتها من أكبر الاقتصاديات حيث تم تسجيل ناتج

محلي إجمالي من العشر الأكبر في العالم وهذا باستثناء بلجيك، وعليه يبرز جليا أن وجود علاقة قوية بين الحجم الاقتصادي لفرنسا وحجم صادراتها وواردتها، وبالرغم من أن الصين واليابان من البلدان التي لها حجم اقتصادي كبير، إلا أنها تتعامل بصفة قليلة مع بلدان الاتحاد الأوربي وهذا راجع إلى تأثير المسافة الجغرافية بين هذه البلدان.

الشكل 02-04: الحجم الاقتصادي وتجارة بلدان الاتحاد الأوربي مع وم أ سنة 2016

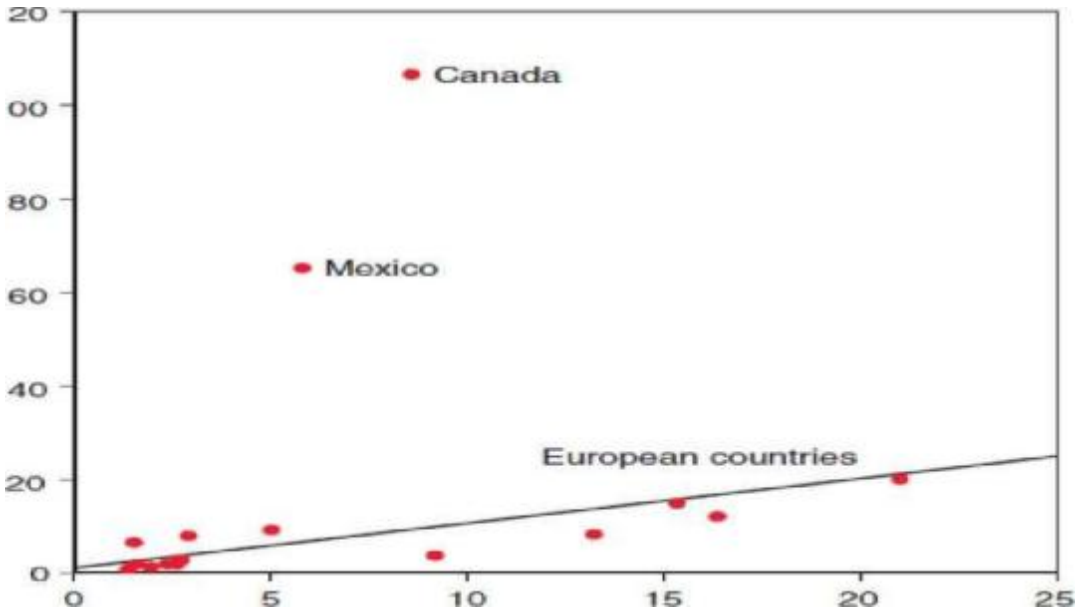

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على إحصائيات المنظمة العالمي للتجارةwww.wto.org

إن التجارة القائمة بين جارتي الولايات المتحدة وكندا والمكسيك هي أكثر بكثير من بلدان الاتحاد الأوربي بالرغم من أن ناتجها المحلي الإجمالي أقل من الناتج الخاص ببلدان الاتحاد ، فحجم اقتصاد اسبانيا تقريبا نفس حجم اقتصاد كندا إلا أن نسبة التجارة مختلفة بالنسبة للولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى المسافة بين كندا والمكسيك، هي أقرب من بلدان الاتحاد الأوربي إلى الولايات المتحدة، كما أن هناك سبب أخر ألا وهو الاتفاقيات الإقليمية للتجارة (اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة نافتا) فهي تضمن أن معظم البضائع التي يتم شحنها بين البلدان الأعضاء لا تخضع للرسوم الجمركية أو غيرها من الحواجز أمام التجارة الدولية.

فهرس

المحتويات

خاتمة

التبادلات التجارية الدولية القائمة بين بلدان العالم تعود إلى أمد بعيد، وتقديرات أسس قيامها هي الأخرى ليست بجديدة، فقد تناول العديد من الاقتصاديين موضوعها في القرن الخامس عشر، ضمن ما يسمى بالمذهب التجاري، الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا عن طريبق تشجيع الصادرات وتقييد الواردات خاصة الكمالية منها؛ فأهم الأهداف التي سعى التجاريون لتحقيقها دوما من خلال التجارة الخارجية هو تحقيق فائض في الميزان التجاري مما يسمح لهم بالحصول على المعادن النفيسة (ذهب، فضة) التي طالما اعتبروها مقياس لقوة البلد آنذاك، توالت أبحاث الاقتصاديين بشأن محددات التبادلات التجارية الدولية، وفي إطار البحث عن سبب قيام التجارة بين البلدان وطريقة توزيع المكاسب المتعلقة بالتجارة الخارجية بين الأطراف المتبادلة وكرد فعل لمجموعة أفكار المذهب التجاري وضع العديد من الاقتصاديين عدة ترتيبات اندرجت في إطار النظريات التقليدية.

تعتبر النظريات التقليدية للتجارة الدولية أن ثروة البلد تكمن في قدرتنه على إنتاج السلع والخدمات وليس في جمع المعادن النفيسة، ومن أهم هذه النظريات تلك التي جاء بها آدم سميث والمتمثلة في نظرية الميزة المطلقة؛ ملخص مضمونها أن البلدان يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وأن تستورد السلع الأخرى، فيؤدي التخصص الدولي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة وزيادة كميته من جهة أخرى، وجهت عدة انتقادات للنظرية التي تعتبر أن البلد الذي لا يتفوق في إنتاج أي سلعة، لا يستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهولا يستطيع أن يستورد من الخارج لعدم مقدرته على الدفع، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، في حين أثبت واقع المعاملات أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي، وهو ما جاءت به نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو الاي ترى أنه في حالة سيادة المنافسة الحرة كتخصص كيل دولية في إنتاج السلعة النسبية تستطيع توفيرها بتكلفة منخفضة عن غيرها من الدول، أي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وتستورد السلع

من الخارج الذي تتمتع بميزة نسبية؛ تعرضت هذه النظرية للانتقاد لاعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة، وأشار إلى أن الأسعار هي نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق وأنها الأساس للتبادل التجاري في الظروف العملية، جاءت فيما بعد نظرية نسب عوامل الإنتاج والتي ارتأت أن سبب التجارة يعود إلى اختلاف المزايا النسبية، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

نتائج الدراسة:

- تناولت النظريات الحديثة للتجارة الدولية عدة محددات للتجارة الدولية في إطار تفسير التبادلات التجارية الدولية، كل من المنافسة الاحتكارية، الجاذبية، وسلوك وقرارات المؤسسات المتعلقة سواءا بالإنتاج أو التصدير، فالمنافسة الاحتكارية التي تواجهها المؤسسات اليوم من خلال المنتوجات المتنوعة، ذات الجودة العالية والمبتكرة، تمكنِ العديد من المؤسسات للوصول إلى أسواق خارجية من خلال منتوجاتها؛ فعدم تغطيتها لتكاليفها يؤدي بهيا للخسارة والخروج من السوق.
- استطاعت النظريات الحديثة للتجارة الدولية تفسير جزء من التجارة القائمة في العالم فتفسير سلوك وقرارات المؤسسات الخاصة بالإنتاج والتبادل التجاري الدولي، والتي لم تستطع كل من النظريات التقليدية والحديثة تقديرها، كما أنها قد استطاعت شرح وتفسير واقع تبادلات مؤسسات بلدان الاتحاد الأوروبي.

تحقق الفرضيات:

- تحققت الفرضية الأولى التي تشرح كل من الميزة النسبية، اقتصاديات الحجم، التفوق التكنولوجي وغيرها من المحددات التقليدية والحديثة للتجارة الدولية جزءا من التبادلات التجارية القائمة بين البلدان، إلا أنها تبقى عاجزة عن تفسير الجزء الآخر الخاص بقرارات وسلوكات المؤسسات الإنتاجية والتجارية؛
- تحققت الفرضية الثانية القائلة: سمحت النظريات الحديثة " الحديثة " للتجارة الدولية شرح وتفسير أهم المحددات التي تضطر مؤسسة ما إلى اتخاذ إستراتيجية أو قرار ما بشأن إنتاج

وتصدير منتجها؛

- تحققت الفرضية الثالثة التي نصت: يمكن تفسير سلوكات وقرارات مؤسسات بلدان الإتحاد الأوروبي بالاستناد إلى النظريات الحديثة " الحديثة " للتجارة الدولية.

حدود وآفاق البحث:

إن تناولنا لحالة بلدان الاتحاد الأوربي يعد من بين الحالات التي يمكن تطبيق النظريات الحديثة عليها، وهذا راجع إلى المؤسسات الكبيرة ذات التنافسية العالية على المستوى العالمي، ويمكن دراسة وتطبيق هذه النظريات في العديد من المؤسسات الكبرى في بلدان متطورة مثل الصين، اليابان، الولايات، المتحدة، الأمريكية، كندا والمكسيك ...وغيرها من البلدان .

كما أن البحث في مجال التجارة الدولية من خلال هذا الموضوع واسع ويفتح المجال لعدة باحثين من أجل تناوله وهذا من خلال أخذ أي نظرية من النظريات الحديثة الحديثة سواء تعلق الأمر بدراسة القرارات التصديرية أو السلوكات التنظيمية للمؤسسات وتطبيقها على طبيعة تبادلات مؤسسات بلد من البلدان المتطورة ذات التكنولوجيات العالية باستعمال نماذج قياسية أو بأخذ مؤسسة معينة ودراستها ضمن أحد اتجاهات هذه النظريات.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا: الكتب

1) أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

2) أحمد جامع ، محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع التوبجي ، 1997 .

3) أحمد حسن صالح قادر: ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية ط 2، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2013 .

4) أحمد حسن صالح قادر: ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2013.

5) حسين بوقار: التكامل في العلاقات الدولية، د ط، دار هومة، الجزائر.

6) أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، جامعة القاهرة، مصر، 1997

7) أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا لإلى مراكش (1947-1994) ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997.

8) جمال جويدان الجمل: التجارة الخارجية، الناشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

9) حسام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للطباعة والنشر،عمان، 2002.

10) حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة غربيا، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان، دس.

11) حسين بوقار: التكامل في العلاقات الدولية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2008

12) حسين عمر ، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1997.

13) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية، 1998 .

14) سالم نونغي النجفي وآخرون: الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

15) سامي عفيفي حاتم ، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية ، الجزء الثاني ، الدار المصرية اللبنانية، 1986

16) سامي عفيفي حاتم: التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، مصر، 1993

17) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94 ، مكتبة الإشعاع للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1997 .

18) صباح الأمامي: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.

19) صدام مرير الجميلي: الاتحاد الأووبي ودوره في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.

20) عبد الحكيم الرفاعي ، الرسوم الجمركية والتكتلات الإقتصادية، الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسة ، القاهرة، 1976.

21) عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003 .

22) فضيل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، الجزائر، 2000

23) كميل حبيب ، حازم البنى، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، 2000 .

24) محمد أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.

25) محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية

للطباعة والشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.

26) محمد الطنطاوي الباز ، دراسات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، مصر العربية ،1994.

27) محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومفرزاتها لتكامل العربي، ط1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان،2004.

28) مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة، الاكادميون للنشر والتوزيع، ط 1 ، د س ن، عمان

29) هشام صاغور : السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط، الطبعة 1مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، مصر، 2010

30) هلال إدريس مجيد:الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة ، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر 2018.

31) ياسر زغيب ، إتفاقية الغات بين النشأة والتطور والأهداف ، منافع ومخاطر، دار الندى بيروت ، 1999 .

ثانيا : رسائل التخرج

1) سعد الله جاب الله: تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة نافتا ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.

2) عائشة خلوفي: تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2011-2012.

3) علالي المطار: آليات تحرير التجارة الدولية في ظل التحولات الإقليمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، ، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2015/2014.

المراجع بالغة الأجنبية

1. DENIS Brunn, le Commerce international au XX e siècle, BREAL, Montreuil, 1981

2. Dominique PANTZ , Institutions et politiques commerciales internationales : du GATT à l'OMC, ED ARMAND COLIN, Paris,1998,
3. TEULON F., 2008, « **La nouvelle économie mondiale**», éditions Presses, 6eédition, Paris.

سادسا: مواقع الانترنت

1. http://www.naftanow.org/
2. http://taalimbac.blogspot.com/2012/07/alena-nafta.html
3. http://www.albankaldawli.org/.
4. www.wto.org